«الطروحات» ترفع سقف «الطموحات»

البورصة

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

السنة الثالثة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٢٩٢
الأحد
١٦ يوليو ٢٠٢٣
٢٨ ذو الحجة ١٤٤٤

الثمن ٣ جنيهات

www.alborsagia.news

http://www.alborsagia.com

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

«قطاع الاتصالات» .. أسرع نمو فى مصر

«تقنين الاستيراد» حل فاشل لتوفير العملة

«الإنتربنك» يفض السوق السوداء

«التضخم» ينذر بزيادة جديدة فى «أسعار الفائدة»

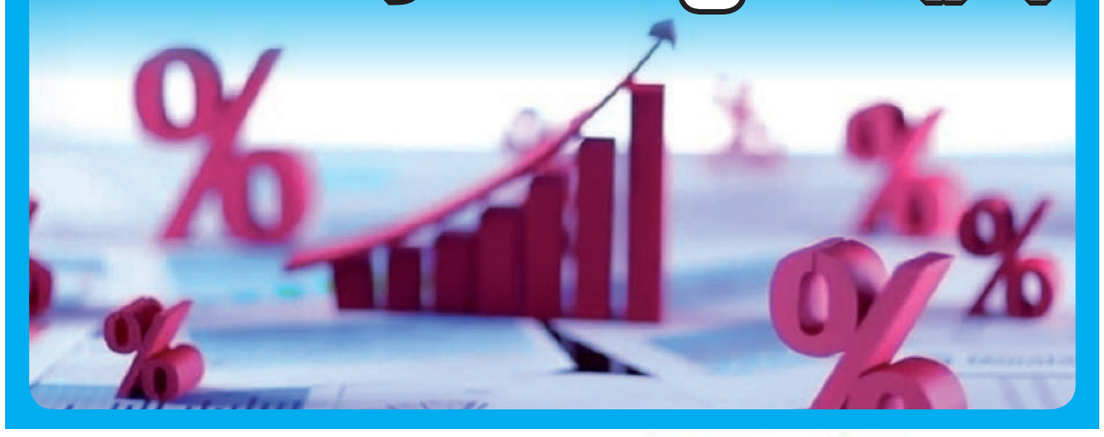

العقار مقابل الدولار

«باور» غير مسبوق على سهم «طاقة»

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام- رأفت كمال

الإخراج الفنى
محمود طلعت - عصام حسنى

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - ريم ثروت
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر-هيثم محمد

التنفيذ
طه حسين

الجمع الإلكترونى
أحمد فوزى - سامح المنوفى

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز- أحمد فايق

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية

«توزيع مؤسسة دار التحرير «الجمهورية

الحكومة تكسب ثقة المستثمرين..

«الطروحات» ترفع سقف «الطموحات»

البرنامج يفسح المجال للقطاع الخاص وينعش خزينة الدولة بملياري دولار

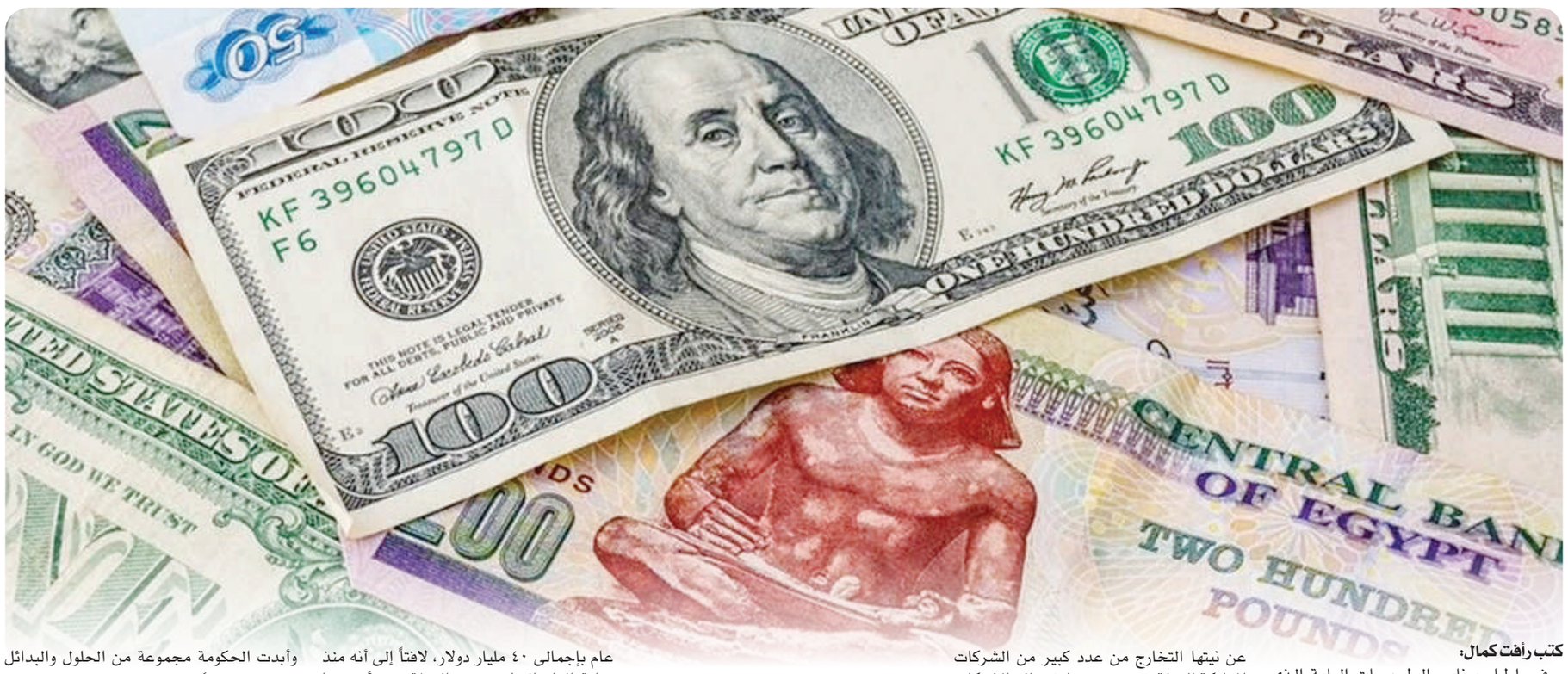

كتب رأفت كمال:

فى إطار برنامج الطروحات العامة الذى يهدف إلى إنهاء أزمة نقص العملة الأجنبية وتعزيز دور القطاع الخاص فى الاقتصاد وتعزيز ثقة المستثمرين فى أجندة الإصلاح الحكومية، أعلن الدكتور مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء عن توقيع اتفاقيات بقيمة ١,٩ مليار دولار لبيع أصول مملوكة للدولة منهم ١,٦٥ مليار حصلت عليهم بالدولار و٢٥٠ مليون دولار تم الحصول على ما يعادلها بالجنيه المصري، كما سيتم جمع مليار دولار أخرى خلال الفترة المقبلة، حيث تركز الدولة على طرح ٣٢ شركة وتجهز لطرح ٥٠ شركة أخرى ضمن تطبيق وثيقة سياسة ملكية الدولة وبمساعدة من قبل مؤسسة التمويل الدولية.

ووفقاً لوثيقة سياسة ملكية الدولة التى وافق عليها الرئيس عبد الفتاح السيسى فى ٢٩ ديسمبر الماضي، تم تحديد ٦٢ من الأنشطة الاقتصادية التى سوف تنسحب الدولة منها لصالح القطاع الخاص وتستهدف جمع نحو ٦ مليارات دولار، وذلك من خلال بيع حصص بالشركات المملوكة للدولة ضمن برنامج الطروحات الحكومية، طبقاً للبيانات التى كشفت عنها وزيرة التخطيط الدكتورة هالة السعيد، حيث يستهدف البرنامج إتاحة أصول بقيمة ٤٠ مليار دولار للشراكة مع القطاع الخاص المحلى والأجنبى خلال الأربع سنوات المقبلة ورفع معدلات مشاركة القطاع الخاص فى إجمالى الاستثمارات إلى ٦٥٪ مع ضمان الحياد التنافسى والبيئة التشريعية المواتية للنشاط الاقتصادي.

ويقول الدكتور خالد الشافعى الخبير الاقتصادى إن المرحلة الحالية ربما هى الأنسب لاستئناف برنامج الطروحات الحكومية فى سوق المال المصرية، لا سيما مع اتخاذ البنك المركزى إجراءات برفع يده عن تحديد سعر صرف الجنيه مقابل العملات الأجنبية وما نتج عن ذلك من تحرير واضح لسعر العملة، مشيراً إلى أن برنامج الطروحات الحكومية بدأ منذ أكثر من ٥ سنوات، حينما أعلنت وقتها الحكومة عن نيتها التخارج من عدد كبير من الشركات المملوكة للدولة وبيع حصصها فى تلك الشركات عن طريق طرحها للاكتتاب فى سوق المال وبدأتها بالفعل بشركات، مثل الشرقية للدخان وأبوقير للأسمدة والصناعات الكيماوية وآى فاينانس للاستثمارات المالية، لكن مع التبعات الاقتصادية الناجمة عن تفشى فيروس كورونا وعدم قدرة الطروحات على جذب الاستثمارات المتوافقة مع العروض المطروحة تم عملياً تجميد البرنامج لفترة مؤقتاً.

ويتفق معه الدكتور هانى أبو الفتوح الخبير الاقتصادى الذى يرى أن الفترة الحالية هى الأنسب على الإطلاق لطرح حصص من الشركات المصرية للبيع عبر التداول العام أو الاكتتابات الخاصة لعدد من العوامل، على رأسها حصول مصر على القرض الأخير من صندوق النقد الدولى الذى تطلب رفع يد الحكومة عن نسبة أكبر من الاستثمار وإفساح المجال بشكل أوسع للقطاع الخاص وتراجع قيمة العملة المصرية مقابل الدولار الأمريكى واحتياج الحكومة المصرية لتوفير استثمار أجنبى مباشر لتغطية الفجوة التمويلية الدولارية.

وأشار أبو الفتوح إلى أن أكثر المجالات الجاذبة للاستثمار هى القطاع المصرفى والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والشحن بالإضافة إلى الأسمدة والبتروكيماويات، مؤكداً على أن الفترة الماضية شهدت حركة إقبال كبيرة من القطاع المصرفى الخليجى على دخول السوق المحلية بشراء حصص من مصارف أجنبية أو عربية، كما إن الصناديق السيادية الخليجية هى المرشح الأكبر لضخ استثمارات لشراء حصص من تلك الشركات الحكومية الواردة ضمن برنامج الطروحات، وعلى رأسها الصندوق السيادى القطرى الذى تدور أنباء حول ترتيب استحواذه على نسبة من استثمارات إحدى الشركات فى قطاع الاتصالات قطاع الشحن والموانئ.

ويؤكد الدكتور مصطفى بدرة الخبير الاقتصادى أن البرنامج الحكومى الخاص بوثيقة الملكية والذى تتعهد فيه الحكومة بطرح عدد من الأنشطة للطرح العام والاستثمار الأجنبى يفسح المجال للقطاع الخاص من أجل المساهمة فى زيادة وتحسين قدرات النشاط الاقتصادي، لافتاً إلى أن الحكومة المصرية حددت عدداً من القطاعات الأساسية والشركات ضمن رؤيتها لطبيعة التخارج وفق أشكال مختلفة سواء التخارج النهائى أو تخفيض الاستثمار فى تلك الأنشطة أو زيادة أو تثبيت تلك الاستثمارات موضحاً أن الدولة وضعت خطة للأربع سنوات المقبلة لتحصل ما قيمته ١٠ مليارات دولار كل عام بإجمالى ٤٠ مليار دولار، لافتاً إلى أنه منذ بداية العام الجارى تقوم الدولة عبر أجهزتها التنفيذية بما فى ذلك سوق المال بالإفصاح عن الشركات التى يتم طرحها وعددها ويتم العمل على الترويج لتلك التوجهات لجذب الاستثمارات.

ويقول الدكتور كريم عادل الخبير الاقتصادى إن برنامج الطروحات الحكومية الهدف منه جذب الاستثمارات وتشجيع المستثمرين على دخول قطاعات مختلفة داخل الدولة المصرية، مشيراً إلى أن المستثمر يبحث عن الأصول الجيدة والناجحة والقطاعات الواعدة داخل الدولة التى يستثمر فيها، لافتاً إلى أن برنامج الأطروحات يشتمل على مختلف القطاعات الاقتصادية ويقوم على فكرة التعددية أمام المستثمر والتنوع فى الاستثمار سيساعد على توسيع قاعدة المستثمرين وتنوع المستثمرين داخل الدولة المصرية.

وأشار إلى أنه فى ظل التطورات التى سيحدثها برنامج الطروحات الحكومية تشير التوقعات إلى انخفاض محتمل بأسعار صرف الدولار مع تراجعات جديدة بأسعار الذهب خلال الفترة المقبلة لأن الاستثمار سيتبع بمزيد من التدفقات النقدية ومزيد من الانتعاش فى قطاعات الزراعة والصناعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بجانب فرص جديدة لعمل الشباب، لافتاً إلى أن هناك حرصاً من الدولة على إنجاح برنامج الطروحات الحكومية يتبعه مستهدفات الدولة التنموية وزيادة دور مشاركة القطاع الخاص وجذب المزيد من الاستثمارات المصرية.

ويرى الدكتور أحمد السيد الخبير الاقتصادى أن الطروحات الحكومية الحالية ستؤثر إيجابياً على الأسواق والاقتصاد المصري، مشيراً إلى أن التسعير كان سبباً فى جذب الأموال الأجنبية وطرح الحكومة لبعض الشركات للاستثمار أنعش الأسواق، مشدداً على أن المرونة فى إصدار منتجات مالية جديدة يعد أهم ما يجب أن يكون متواجداً فى بنوك الاستثمار مضيفًا أن الفترة الأخيرة شهدت تغييرات كثيرة وأبدت الحكومة مجموعة من الحلول والبدائل الإيجابية جداً واستطاعت التعامل مع هذه المتغيرات العالمية.

وأشار إلى أن بنوك الاستثمار تلعب دوراً رئيسياً فى تنفيذ برنامج الحكومة لطرح بعض الأسهم فى الشركات الحكومية لافتاً إلى أن الاقتصاد المصرى أمامه الكثير من الفرص القادرة على جذب استثمارات خارجية لتحقيق نتائج أفضل من ممتازة، لافتاً إلى أن هناك ضرورة لتعاون كافة بنوك الاستثمار فيما بينها ومع الحكومة لنجاح برنامج الطروحات الحكومية خاصة وأن المرحلة الحالية تشهد الكثير من التحديات ليس فى مصر فقط ولكن فى كل أنحاء العالم، مؤكداً أن نجاح برنامج الطروحات الحكومية سيؤدى إلى نجاح كل اللاعبين فى السوق المصرى لأنه يساهم فى زيادة حجم السوق ويشجع الكثير من الاستثمارات على الدخول فى السوق المصري.

ويقول الدكتور على الإدريسى الخبير الاقتصادى أن نجاح الحكومة فى تنفيذ برنامج الطروحات يؤكد أن مسار الإصلاح الاقتصادى يسير فى الطريق الصحيح ويعكس ثقة المستثمرين فى الاقتصاد المصرى ويفتح الباب أمام إتمام قرض صندوق النقد الدولى، كما سوف يساهم فى توفير السيولة الدولارية للحكومة لتمويل العديد من المشروعات الجديدة وخاصة فى قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية للدولة، لافتاً إلى أن تصريحات الرئيس السيسى بشأن وقف التعويم قد ساهم فى سرعة إتمام هذه الصفقات، مشيراً إلى أن هناك العديد من النجاحات التى تحققت خلال العام المالى السابق منها ارتفاع الاستثمارات الأجنبية فى مصر لتتجاوز ١١ مليار دولار وزيادة عائدات قناة السويس إلى ٩,٤ مليار دولار وارتفاع أعداد السياح القادمين لمصر وهى نجاحات تؤكد أن مصر تجاوزت أزمتها المالية.

القرار يحرك ركود القطاع ويساهم فى حل أزمة العملة..

العقار مقابل الدولار

كتب رأفت كمال:

أقر مجلس الوزراء تعديلاً تشريعياً على نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٩٦ الخاص بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبينة والأراضى الفضاء، بما يسمح لغير المصرى بتملك العقارات مبنية كانت أو أرضاً فضاء بغرض السكن، على أن يسدد ثمنها بالعملة الأجنبية عن طريق التحويل من الخارج إلى أحد البنوك المملوك أسهمها بالكامل للدولة وفقاً للقواعد والشروط والضوابط التى يصدر بها قرار من محافظ البنك المركزي، وذلك فى إطار سعى مصر إلى جذب استثمارات أجنبية جديدة فى مختلف المجالات.

يقول المهندس محمود الحسينى الخبير العقارى أن هذا القرار سيكون لها مردود إيجابى على تنشيط المبيعات فى السوق العقارى وخاصة بالعملة الأجنبية وتخدم إستراتيجية التوسع فى تصدير العقار لاسيما أن مصر تستضيف أعداداً كبيرة من أبناء الجاليات العربية التى ترغب فى تملك العقارات ومستعدة لتنفيذ عمليات شراء بالعملة الصعبة، الأمر الذى يضمن توفير تدفقات نقدية كبيرة بالدولار الأمريكي، مشيراً إلى أن قرار رئيس الوزراء المهندس مصطفى مدبولى من شأنه تنشيط سوق العقار المصرى ويفتح مجالات عديدة لتوفير فرص العمل، مؤكداً أن مصر كانت الدولة الوحيدة التى تضع قيود لتملك الأجانب للعقار، منها عدم السماح فقط إلا بشراء عقار واحد وألا يتعدى مساحة الأرض الـ٤ الاف متر وبموافقه رئيس الوزراء مقارنه بدول مثل إسبانيا والبرتغال واليونان وغيرها تمنح مميزات عديدة لجذب الأجانب لشراء العقار.

وشدد على أن قطاع العقار من القطاعات الجاذبة وقادر على جذب النقد الأجنبى وأن هناك إقبالاً كبيراً من قبل السودانيين والسوريين والعديد من الدول العربية والأجنبية، ولكن لا زال هناك العديد من المعوقات منها التسجيل بالشهر العقارى وهى عقبه تقابل المصريين أنفسهم، حيث تستغرق إجراءات التسجيل من عامين الى ٨ سنوات وأن طول إجراءات التسجيل والبيروقراطية والتضارب بين مصلحة الشهر العقارى وهيئة المجتمعات العمرانية يعرقل من سرعه تسجيل العقار داعياً إلى ضرورة ميكنتها الأمر الذى سيسهل كثيراً عمليات التسجيل وسيشجع المستثمر الأجنبي.

وأكد الحسينى أن هذا القرار من شأنه تشجيع القطاع الخاص على تحسين مواصفات العقار وتلبيه كافة المتطلبات المطلوبة والمواصفات للمشترى الأجنبي، كما أنه من شأنه الانتعاش بالسوق العقارى المصرى وتشجيع الشركات على زيادة الإنتاج، لافتا إلى أن هناك ٣٠٠ ألف وحدة عقارية تباع سنوياً ومن المستهدف بعد هذا القرار زيادتها إلى ٨٠٠ ألف وحدة سنوياً، كما ستشجع المطورين العقاريين على الاستثمار بالسوق العقارى المصرى بما يعود بالنفع على الاقتصاد المصرى ككل وفتح مجالات أكبر للاستثمار وتوفير فرص العمل وتشجيع شركات مواد البناء.

ويرى المهندس شريف مصطفى الخبير العقارى أن القرار الجديد المرتبط بفتح الباب لتملك الأجانب للعقارات هو قرار صائب وأن كان جاء متأخراً، فلم يكن من المنطقى أن تعمل الدولة على جذب الاستثمارات ودعوة المستثمرين لضخ استثماراتهم فى مصر وفى الوقت نفسه تضع قيوداً على تملكهم للعقارات وبما يضطر بعضهم لمباشرة أعمالهم من داخل الفنادق، موضحاً أن المستثمر من حقه أن يتملك العقارات وبما ينعكس على قدرته على إدارة أعماله بشكل مستقر وآمن، مشدداً على أن مثل ذلك القرار من شأنه المساهمة فى جذب المستثمرين للعمل فى مصر وذلك بالنظر إلى كونه يتغلب على واحدة من المعوقات التى كانت متواجدة من ذى قبل.

ويقول المهندس عبدالله عصام الخبير العقارى أن عديداً من دول العالم تتيح تملك الأجانب للعقارات على ذلك النحو، ولا سيما فى سياق تشجيع الاستثمار لكن الأمر عادة ما تصاحبه مجموعة من المحددات والأبعاد السياسية والأمنية التى يتم التغلب عليها من خلال وضع ضوابط محددة على إتاحة الملكية، مشدداً على أهمية تلك الضوابط التى سوف يتم الإعلان عنها فى هذا السياق، مؤكداً أن هذا القرار بلا شك يصب فى صالح دعم الاقتصاد المصرى بصفة عامة وجاء فى وقت يعانى فيه القطاع العقارى من حالة من الركود .

ويرى وائل فرحات الخبير العقارى إن تصدير العقار يعتبر أحد الحلول لتنشيط القطاع العقارى كما يحتاج إلى تضافر الجهود بين القطاعين العام والخاص وأن الدولة لا تدخر جهداً فى تنشيط ملف العقارات وخاصة تصدير العقار بما يجعل القطاع أكثر جذباً للاستثمارات، حيث تعمل الحكومة على خطة كبرى لتسهيل إجراءات تصدير العقار، حيث تم تدشين ٤٠ مدينة جديدة هذا بالإضافة إلى العاصمة الإدارية الجديدة فى شرق القاهرة، لافتاً إلى أن الأشقاء العرب والمصريين بالخارج لديهم رغبة قوية فى الاستثمار فى مصر فى ظل النهضة العمرانية الكبرى وخاصة فى المدن الجديدة ومدن الجيل الرابع.

وشدد فرحات على أن تصدير العقار له دور كبير فى توفير العملة الصعبة فى ظل الظروف الحالية وهو الأمر الذى دفع الحكومة لاتخاذ العديد من الإجراءات لزيادة نسبة المبيعات للعملاء الأجانب ومن بينها تعديلات قانون الجنسية والسماح بمنح الإقامة للأجانب مقابل شراء عقار مشيراً إلى أن القطاع العقارى يمثل نحو ٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى ويسهم فى تنمية مجموعة واسعة من الصناعات المرتبطة به، كما أن حجم التعاملات العالمية لسوق تصدير العقار من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مليار دولار سنوياً وبلا شك أن فكرة تصدير العقار تتماشى مع فائض العرض فى السوق العقارى المحلي.

ويقول الدكتور أحمد معطى الخبير الاقتصادى إن هذا القرار يفتح الباب أمام دخول المزيد من الاستثمارات فى القطاع العقاري، كما يعكس زيادة حجم الطلب وبما يسهم فى تحريك القطاع بصفة عامة ولا سيما فى ظل الإنجاز المحقق فى المشروعات الاستثمارية باهظة الثمن والتى لا تناسب قدرات شريحة كبيرة من المصريين بينما يمكن للأجانب التملك فيها، مشيراً إلى إن شريحة كبيرة من المستثمرين سوف يقبلون على تلك المناطق التى هى ذات طبيعة خاصة لا سيما مناطق مشاريع الاستثمار السياحى فى العلمين وشرم الشيخ وغيرها من المناطق التى تزخر بالمشاريع العقارية وكذلك المدن والمشاريع العقارية الفاخرة القريبة من المناطق الصناعية المرتبطة بعمل المستثمرين الأجانب.

صعد ٨٢ ألف فى المائة بأول أيام تداوله..

«باور» غير مسبوق على سهم «طاقة»

كتب- أحمد عبدالمنعم و حنان محمد:

استقبلت البورصة المصرية، الأحد الماضى شركة طاقة عربية وبدأ التداول على السهم بقيمة اسمية قدرها ٥٠ قرشًا للسهم الواحد، فى حين بلغت القيمة العادلة لأسهم الشركة ٨,٩٠ جنيهًا للسهم الواحد، ما يُقدِّر قيمة الشركة بـ ١٢ مليار جنيه.

وارتفع سهم شركة طاقة عربية بنسبة ٨٣٥٩١٪ فى أول أيام تداوله بالبورصة المصرية، ليرتفع سعر السهم من مستوى النصف جنيه فى بداية الجلسة إلى ٤١٨,٤٥٥ جنيه بإغلاق الجلسة، ليصل رأس المال السوقى للشركة إلى ٥٦٥,٩ مليار جنيه.

وبلغ حجم التداول على سهم شركة طاقة عربية ١٣٦٢ سهم بقيمة ٣٩٥,٣ ألف جنيه عبر تنفيذ ٧٥ عملية.

وجاء هذا الارتفاع القياسى فى سهم شركة طاقة عربية البورصة المصرية، نتيجة عرض أفراد أسعار للسهم بقيم مبالغ فيها مما أدى إلى صعود قياسى للسهم بدون مبرر ومع تلك الارتفاعات قررت إدارة البورصة إلغاء جميع العمليات المنفّذة فى السوق الرئيسية على الورقة المالية الخاصة بشركة الطاقة المطروحة فى يومها الأول، وإلغاء جميع العروض والطلبات المسجلة عليها، وفق بيان للبورصة.

وأكد خبراء سوق المال لـ «البورصجية» أن قرار البورصة بإلغاء جميع العمليات المنفذة على السهم بأول أيام تداوله قرار موفق من إدارة البورصة موضحين أن من شأنه الحفاظ على استثمارات المتداولين فى البورصة وعدم السماح بتداولات تؤثر على أسعار الأسهم بشكل غير واقعى وغير حقيقي.

وقال محمد سعيد خبير سوق المال: إنه فى الوقت الذى تتطلع فيه سوق المال و متداولى سوق المال لطروحات جديدة تسهم فى تنويع الأوراق المالية المتداولة فى البورصة المصرية فى ظل غياب برنامج الطروحات الحكومية ترقب الجميع طرح شركة توسم فيها الجميع تعويضا عن هذه الفترة الطويلة بدون طروحات جديدة وهى شركة طاقة عربية.

وأضاف أن الشركة بها كافة المقومات التى تؤدى إلى طرح ناجح وسهم ذو تداولات نشطة وإقبالا من المستثمرين عليه بعد ذلك ولكن شتان الفارق بين التوقعات وبين ما حدث بالفعل على أرض الواقع

وأشار إلى إنه تم طرح السهم بقيمه اسميه ٥٠ قرش وقيمه عادله ٨,٩ جنيه وشهد تنفيذ صفقه كبيرة فى دقائق تداوله الأولى وصلت إلى ٣,٦ مليار جنيه بسعر ٨,٩ جنيه للسهم فى جلسته الأولى التى بطبيعة الحال تتميز بفتح الحدود السعرية وفى ظل غياب العروض على السهم شهدت الدقائق التالية تنفيذ كميات ضئيلة من الأسهم على أسعار شديدة الارتفاع وصلت إلى ٥٠٠ جنيه ليسجل السهم ارتفاع من سعر فتحه النظرى وقدره ٥٠ قرش بمقدار ١٠٠٠٠٠٪ وهو ارتفاع غير مسبوق وغير منطقى للسهم ما دفع إدارة البورصة لاتخاذ قرارها الجريء بإلغاء كافه تداولات السهم فى يوم تداوله الأول فى سابقة لم تحدث من قبل فى تاريخ للطروحات الأولية بالبورصة

ورأى « سعيد » أن القرار موفق من إدارة البورصة ومن شأنه الحفاظ على استثمارات المتداولين فى البورصة وعدم السماح بتداولات تؤثر على أسعار الأسهم بشكل غير واقعى وغير حقيقى ويعيد الى التداولات الى مناطقها الحقيقية وأسعارها الطبيعية وذلك على الرغم من تعرض السهم الى مضاربات على السعر فى أيامه التالية ارتفاعات قياسية أيضا ولكن فى مناطق الـ ٢٠ جنيه.

من جانبه أوضح محمد جاب الله عضو مجلس إدارة شركة رؤية لتداول الأوراق المالية، أن طرح طاقه يعتبر جديد نوعا حيث أنه أول طرح بالبورصة بدون اكتتاب يرجع ذلك أساسًا إلى استيفاء شروطه القانونية من حيث عدد المساهمين والذى يتخطى ٣٠٠ مساهم وبالتالى لم يكن هناك داعى للاكتتاب .

ولكنه أشار إلى إنه لكونه نوع جديد لم تتنبه إدارة البورصة إلى بعض النقاط الخاصة فيه وتعاملت معه كأى طرح عادى فكان نتيجة لذلك ما حدث أول يوم من إلغاء العمليات ثم أيضا ما حدث ثانى يوم تداول من عمليات غريبة .

ورأى أنه كان من الأولى تحديد حدود سعريه للطرح من أول يوم تداول أو على الأقل تحديد سقف الصعود وليكن القيمة العادلة للسهم التى تم إعدادها بواسطة المستشار المالى المستقل .

وتوقع مع الجلسات القادمة ستكون الأمور طبيعيه فى السهم نتيجة خضوعه للقواعد المعتادة للتداول.

اختبار للروابط السعودية الإيرانية..

«حقل الدرة».. ساحة جديدة لصراع اقتصادى فى الخليج

كتب- محمود نبيل:

عادت قضية «حقل درة» إلى الواجهة مجددًا، بعد إعلان إيران عزمها التنقيب فيه، الأمر الذى أثار حالة واسعة من الانتقاد لدى السعودية والكويت.

ودفعت هذه التوترات وزارة الخارجية السعودية، إلى إصدار بيان، تؤكد خلاله أن ملكية الثروات الطبيعية فى المنطقة المغمورة المقسومة، بما فيها حقل الدرة بكامله، تعد ملكية مشتركة بين المملكة العربية السعودية والكويت فقط.

وشددت على أن السعودية والكويت وحدهما لهما كامل الحقوق السيادية لاستغلال الثروات فى تلك المنطقة، داعية الجانب الإيراني، للبدء فى مفاوضات لترسيم الحد الشرقى للمنطقة المغمورة المقسومة بين المملكة والكويت كطرفٍ تفاوضي واحد مقابل الجانب الإيراني، وفقًا لأحكام القانون الدولي.

تسريع الوتيرة

الحقل الذى يصل إنتاجه المحتمل مليارى قدم مكعب من الغاز يوميًا، واحتياطى إجمالى يُقدر بـ٣٠٠ مليون برميل نفطي، شهد محطة مهمة عند توقيع السعودية والكويت اتفاقية لتطوير الحقل، مارس من العام الماضي، بقدرة تصل مليار قدم مكعب من الغاز، و١٨٤ ألف برميل من المُكثفات يوميًا، كما اتفق البلدان على تقسيم مخرجاته.

وبحثت اللجنة المشتركة الدائمة «الكويتية - السعودية»، تسريع وتيرة الأعمال والإنجازات فى المشاريع البترولية المرتبطة بالمنطقة المقسومة، بما فى ذلك العمليات المشتركة فى حقلى الخفجى والوفرة.

وأكد وزير الخارجية الكويتى سالم عبد الله الجابر الصباح، ملكية بلاده مع السعودية حصرا، لثروات حقل الدرة للغاز فى المنطقة البحرية المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بين الكويت والسعودية.

وقال خلال جلسة مجلس الأمة: «الثروات التى تقع فى حقل الدرة، هى ثروات مشتركة بين الكويت والمملكة العربية السعودية بالمناصفة فقط لا غير»، حسب وكالة الأنباء الكويتية.

كما أكد سعد البراك، نائب رئيس مجلس الوزراء الكويتي، وزير النفط، أن حقل «الدرة» حق للكويت والسعودية، مُطالبًا من لديه أى ادعاءات حول هذا الحق بترسيم الحدود.

وأضاف «البراك»، خلال لقاء مع التلفزيون السعودي، أنه لا مجال لإجراء مفاوضات مع إيران، إلا بعد ترسيم

الحدود وفق القوانين الدولية، مؤكدًا أن ادعاءات طهران فى هذا الصدد لا تستند إلى أساس يحتوى على ترسيم واضح للحدود، حسب وكالة الأنباء الكويتية.

وقال: «نحن والسعودية فريق واحد، وسنطور حقل «الدرة» بما يعود بالنفع للبلدين»، مشيرًا إلى أن هناك تفاهمًا واضحًا مع السعودية، يستند إلى الحدود المرسّمة رسميًا ودوليًا.

بوادر أزمة

وفى الجهة المقابلة، تزعم إيران وقوع «الدرة» ضمن منطقتها الاقتصادية الخالصة، إذ ترى أن حدودها تمتد من «الجرف القاري»، معتمدة فى ذلك على قانون البحار المفتوحة.

وترى الكويت التى ترفض مزاعم طهران، أن حدود إيران يجب أن تُحسب من حدودها البرية، استنادًا إلى قانون البحار المغلقة.

وأكد محمد خيري، الباحث فى الفلسفة السياسية والمتخصص فى الشؤون الإيرانية، خلال حديثه لوكالة أنباء «سبوتنيك» الروسية، أن هناك عدة بوادر لعدم اتفاق بين الدول الثلاث فيما يتعلق بحقل الدرة.

وأضاف أن الثروات التى يحتوى عليها حقل الدرة تقدر بأكثر من ١١ تريليون قدم مكعب من الغاز وما يعادل ٣٠٠ مليون برميل نفطي.

وأشار إلى أن المملكة العربية السعودية والكويت قد وقعتا عقد شراكة بالمناصفة للثروات بين كلٍ منهما، وهو ما أغضب إيران التى دخلت مباحثات مع الكويت بشكل منفرد دون حضور السعودية، وفوجئت باتفاق سعودى كويتى يستثنى إيران من الحصول على مكتسبات فى المنطقة المغمورة المقسومة.

من جانبه، اعتبر فواز كاسب، الباحث السعودى فى الشؤن الاستراتيجية والأمنية، أن تعجيل العمل فى حقل الدرة يأتى فى سياق التناغم السياسى ما بين المملكة والكويت، وفى إطار ما تقوم به السعودية من أجل حل جميع الخلافات على مستوى المنطقة، لا سيما وأن هذا الحقل مهم جدا اقتصاديا، نظرا لكمية الغاز والبترول الموجودة بداخله.

وذكر، خلال حديثه لوكالة الأنباء الروسية، أن الجهود السعودية والكويتية المبذولة للاستفادة من حقل الدرة، ووضع السيادة التامة عليه، يتوافق مع القانون الدولى البحري، لا سيما وأنه يقع فى المياه المتاخمة بين الحدود السعودية الكويتية، مؤكدًا أن الاستفادة منه حق مشروع للدولتين.

وإجمالًا، يمكن الجزم بأن أزمة حقل درة يمكن أن تمثل أول اختبار لمدى عزم السعودية وإيران على تجاوز الخلافات السياسية، وتأكيد الصفحة الدبلوماسية التى دُشنت حديثًا بين البلدين، بتبادل السفراء وإعادة البعثات الدبلوماسية بينهما.

تُعيد الثقة للسوق..

البورصة تنتظر نصيبها من «الطروحات الحكومية»

كتب- محمد ربيع:

تستهدف الحكومة المصرية جمع مليار دولار من برنامج الطروحات الحكومية، وذلك بعد إبرام عقودًا لبيع أصول حكومية للشركات الخاصة بقيمة ١,٩ مليار دولار وتم تكليف مؤسسة التمويل الدولية للمساعدة فى برنامج الطروحات وزيادة عدد الشركات المستهدفة إلى ٥٠ شركة بدلًا من ٣٢ شركة حاليًا.

ويرى خبراء سوق المال، أن الحكومة تهدف، من برنامج الطروحات زيادة رأس المال أو الاستحواذ على حصة من الشركة بهدف التطوير وتعظيم أصول الدولة، لتوسيع مشاركة المواطنين للملكية العامة فى إطار وثيقة «سياسة ملكية الدولة».

وقال محمد عبدالهادي، خبير سوق المال: إن الطروحات الحكومية الأخيرة ليس لها انعكاس على سوق المال، خاصة وأن الشركات المباعة ليست مقيدة فى سوق الأوراق المالية، لافتًا إلى أن بيع شركات مدرجة فى سوق الأوراق المالية يعطى ثقة للأسهم وتؤثر تأثيرًا قويًا على السعر المقيد فى الورقة المالية.

وأوضح «عبد الهادي»، أن أهم صفقتين تم الإعلان عنهما الأولى تتضمن صفقة طرح حصة زيادة رأس المال من شركة «الفنادق» بقيمة ٧٠٠ مليون دولار، وهذه الحصة تم بيعها لتحالف مصرى دولى تقوده شركة «إيكون» المصرية التابعة لشركة «طلعت مصطفى».

وأشار إلى أن الصفقة الثانية كانت لطرح حصص أقلية فى ٣ شركات موجودة فى صندوق ما قبل الطروحات، وهم «الحفر المصرية»، و«إيلاب»، و«إيثيديكو» وتتراوح نسبة الطرح فيها بين ٢٥٪ إلى ٣٠٪، وتبلغ حصيلة هذه الشركات ٨٠٠ مليون دولار، وذهبت هذه الحصص إلى شركة أبوظبى التنموية القابضة، لافتا إلى أنه فى وقت لاحق سيتم

محمد عبدالهادي

طرح حصص من هذه الشركات فى البورصة المصرية.

ولفت إلى أن قانون سوق المال المصرى (٩٥ لسنة ١٩٩٢) يمنع الإعلان عن طرح حصص الشركات فى البورصة إلا قبل عملية الإفصاح، وهذا ما يجعل الوضع على ما هو عليه، وعدم تأثره بعملية الطروحات الأخيرة.

فيما رأى الدكتور سامح هلال، خبير سوق المال: إن الطرح العام فى البورصة للشركات المستهدفة يأتى فى إطار توسيع مشاركة المواطنين المصريين فى الملكية العامة، لافتا إلى أن الطرح العام يشمل قطاعات تُطرح لأول مرة مثل قطاع التأمين وقطاع الكهرباء والطاقة، وقطاع البترول، إضافة إلى طرح شركات لأول مرة فى قطاع النقل وتداول الحاويات.

وأضاف «هلال»، أن الطروحات الحكومية الأخيرة سيكون لها تأثير كبير على البورصة خلال الفترة المقبلة، خاصة مع طرح الشركات المقيدة فى البورصة والتى أعلن عنها رئيس الوزراء، إذ ستؤثر على زيادة رأس المال السوقى من خلال زيادة المستثمرين الجدد سواء أجانب أو محليين، وبالتالى يزيد من عمق السوق من خلال توفير السيولة اللازمة، خاصة وأن البورصة حاليًا تشهد استقرارًا ومستعدة لكل هذه الطروحات.

وأشار إلى تصريحات «مدبولي» بأن مصر تستهدف زيادة حصيلة الإيرادات الدولارية بنحو ٧٠ مليار دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة، «بحيث نتمكن بحلول عام ٢٠٢٦ من أن تصل الإيرادات الإجمالية للدولة المصرية من العملة الصعبة إلى حدود ١٩١ مليار دولار».

وأكدت الدكتورة رانيا يعقوب، عضو مجلس إدارة البورصة، أن البورصة المصرية تعانى من نقص السيولة، لذلك فهى متعطشة جدا للطروحات الحكومية من أجل جذب المستثمرين من جديد خلال الفترة المقبلة.

وأشارت إلى أن الطروحات الخاصة التى تم طرحتها الحكومة فى السنوات الماضية كان لها دور مهم فى جذب السيولة، مضيفة أن الربع الأخير من ٢٠٢٢ استطاعت البورصة جذب أعداد كبيرة من المستثمرين المحليين، وارتفعت أحجام التداول لتتجاوز ٣ مليارات جنيه فى الجلسة الواحدة.

ولفتت إلى أن القطاع الخاص الذى يقود قاطرة التنمية أكبر مشكلة تواجه هى مشكلة التمويل خاصة فى ظل ارتفاع الفوائد، مؤكدة أن البورصة تعد أحد البدائل المميزة للتمويل وللاستثمار، خاصة وأنه يجب تسويق البورصة بصورة إيجابية للقطاع الخاص للاستفادة منها.

دعوة مصرفية بتدخل المركزى لتجفيف منابعه..

«الإنترينك» يفض السوق السوداء

كتبت- منال عمر:

تراجع سعر الدولار فى السوق السوداء لتجارة العملة منذ أيام من ٣٩ جنيها إلى بين ٣٥ و٣٨ جنيها لأول مرة منذ شهور، وذلك بعد زيادة المعروض من النقد الأجنبى خلال إجازة الصيف وإنقضاء مرسم الحج، بحسب مصادر مطلعة.

واقترح مصرفيون عدد من الحلول لتقليل هيمنة السوق السوداء وتراجع التعاملات معها إلى حد ما فى ظل استمرار الأوضاع الاقتصادية الراهنة.

وأضافوا أن السوق السوداء لتجارة العملة (التى تداول بيع وشراء العملة بالسعر غير الرسمي) قد شهد تراجعا خلال الفترة القادمة لكن لن تنتهى أبدا إلا بعد تجفيف منابعها ومصادر تمويلها وقدرة البنوك على توفير الدولار للعملاء.

وجاء انتشار السوق غير الرسمية لبيع وشراء الدولار بعد عجز البنوك والصرافات عن تدبير العملة لكافة العملاء تاثرا بتراجع حجم المعروض وزيادة الطلب.

وتسببت الحرب الروسية الأوكرانية التى اندلعت فى فبراير الماضى فى خروج استثمارات غير مباشرة بنحو ٢٢ مليار دولار، مما أدى إلى تحول صافى الأصول الأجنبية للجهاز المصرفى بالسالب.

وقال محمد بدرة الخبير المصرفى، إن عودة البنك المركزى للتدخل لضبط سوق الصرف من خلال ضخ دولارات فى سوق الإنترينك للبنوك سيكون أحد العوامل الهامة فى القضاء على السوق غير الرسمية وتكبيدهم خسائر.

وأوضح أن تدخل المركزى ببيع دولار للبنوك يعد حق أصيل لكافة البنوك المركزية لضبط سوق الصرف فى أوقات الأزمات الاقتصادية حيث حدث هذا فى عهد فاروق العقدة محافظ البنك المركزى السابق فى بداية الألفية الثالثة.

وكانت مصادر مصرفية فى إدارة المعاملات الدولية فى بعض البنوك قالت فى وقت سابق، إن هناك بطئا شديدا فى تداول الدولار فى آلية الإنترينك لبيع وشراء الدولار بين البنوك خلال فترة تمتد لأكثر من ٥ شهور بسبب نقص العملة، وعدم بيع البنك المركزى الدولار طوال هذه الفترة.

كان البنك المركزى أعلن فى شهر يناير الماضى وجود طفرة كبيرة فى مبالغ التداول فى سوق الإنترينك خلال الأيام الأولى من الشهر، حيث سجلت مبالغ التداول

محمد بدرة

محمد عبد العال

زيادة تجاوزت ٢٠ ضعفا مقارنة بالمبالغ اليومية المسجلة مؤخرا.

وذكر محمد بدرة، إن السوق السوداء قائمة فى مصر منذ الستينات وتطفو على السطح مع كل وجود أزمة فى وفرة العملة.

وأضاف أن التخلص من السوق السوداء لن يتم طالما يوجد سوق غير رسمى يعتمد عليها فى تدبير التزاماته بدلا من البنوك والصرافات.

وطرح محمد عبد العال، الخبير المصرفى، عددا من الحلول للخروج من أزمة الدولار والقضاء على السوق الموازية تضمن تقليل معدل استيراد السلع غير الأساسية مثل (السيارات والأجهزة الكهربائية والألعاب وخلافه) للحد من استنزاف الدولار والإكتفاء فقط بتدبير العملة للسلع الأساسية مثل (الأدوية والسلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج والمواد الخام وخلافه).

وأضاف أنه من البدائل الأخرى أيضا لتجفيف منابع السوق السوداء تقليص تدبير لدولار لأغراض السياحة خارج مصر، أو للعلاج والتعليم فى الخارج مع الاعتماد على إمكانياتنا وتطويرها بما يقلص من تعاملات الدولرة وتراجع الطلب على السوق السوداء.

وطالب عبد العال، بضرورة إيجاد محفزات لتشجيع المصريين العاملين فى الخارج لبيع حصيلتهم من النقد الأجنبى فى البنوك مثل طرح شهادات ادخار بسعر فائدة ١٠٪ ووجود تسهيلات وبرامج للتمويل العقارى تخاطب هذه الشريحة.

وقال إن القضاء على السوق السوداء لتجارة العملة لن يتم إلا بعد تجفيف منابعها التى تتغذى عليها وتراجع الطلب عليها.

وأوضح عبد العال، إن الجهات الأمنية قامت بدورا كبيرا خلال الفترة الأخيرة بضبط بعض المتلاعبين فى العملة لكن القضاء عليها تماما يحتاج إلى حزمة من القرارات لتحجيمها والتخلص منها.

وكان بعض العاملين فى الصرافات والبنوك قالوا فى وقت سابق، إن بعض تجار السوق السوداء بدأوا فى إغراء بعض السائحين فى مصر ببيع العملة بسعر السوق السوداء بدلا من الصرافة، وهو ما يؤثر على حصيلة المعروض لديهم.

وكان جولدمان ساكس إنترناشيونال- أحد أكبر المصارف الأمريكية- حذر فى تقرير له، فى أبريل الماضى من عواقب سلبية لاستمرار السوق الموازية لتداول النقد الأجنبي- السوق السوداء للدولار- على استدامة الاقتصاد المصري.

وعدد البنك عواقب استمرار السوق السوداء من أهمها دخول تدفقات العملات الأجنبية بعيدًا عن السوق الرسمية إلى السوق الموازى (السوق السوداء) بما يشمل تحويلات المصريين العاملين فى الخارج، الذين يمثلون حوالى ثلث تدفقات الحساب الجارى الإفراط فى الواردات وانخفاض قيمة الصادرات، مما يزيد من الضغط فى سوق العملات الأجنبية الرسمي.

كما ستؤثر السوق السوداء على تراجع الاستثمار المحلي، و انخفاض الاستثمار الأجنبى ولتسعير المحلى خارج سعر السوق الموازي.

رغم توقعات التثبيت..

«التضخم» ينذر بزيادة جديدة فى «أسعار الفائدة»

كتب: ياسر جمعه

كشفت بيانات من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، أن تضخم أسعار المستهلكين السنوى فى المدن المصرية ارتفع إلى ٣٥,٧٪ فى يونيو ٢٠٢٣ من ٣٢,٧٪ فى مايو ٢٠٢٣.

وأظهرت البيانات، أن معدل التضخم السنوى لإجمالى الجمهورية سجل ٣٦,٨٪ لشهر يونيو ٢٠٢٣، مقابل ٣٣,٧٪ لشهر مايو.

وبلغ الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين لإجمالي الجمهورية (١٧٧,٦) نقطة لشهر يونيو ٢٠٢٣، مسجلا بذلك ارتفاعاً قدره (٢,٠٪) عن شهر مايو ٢٠٢٣.

وعادت التكهنات من جديد حول إمكانية عودة البنك المركزى المصرى لرفع أسعار الفائدة خلال اجتماع لجنة السياسة النقدية المقرر يوم ٣ أغسطس المقبل لكبح التضخم.

وكان المركزى المصرى قد قرر تثبيت الفائدة عند ١٨,٢٥٪ فى اجتماعه الأخير يوم ٢٢ يونيو الماضي.

ورفع البنك المركزى أسعار الفائدة ١٠٠٠ نقطة أساس منذ مارس ٢٠٢٢، بواقع ٨٪ فى ٢٠٢٢ خلال ٤ اجتماعات للجنة السياسة النقدية، كما رفعها ٢٪ فى اجتماع اللجنة

يوم ٣٠ مارس الماضى فى زيادة وحيدة خلال النصف الأول من ٢٠٢٣.

وتباينت آراء المحللين حول قرار لجنة السياسة النقدية بشأن الفائدة فى اجتماعها القادم، حيث يرى غالبيتهم أن البنك المركزى المصرى سيواصل تثبيت أسعار الفائدة لتجنب تحميل الموازنة العام الجديدة للدولة بأعباء إضافية.

فيما يرى محللون آخرون أن البنك المركزى قد يرفع سعر الفائدة من ١٠٠ إلى ٢٠٠ نقطة أساس بسبب الضغوط التى يتعرض لها البنك لكبح التضخم المرتفع.

وتجتمع لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى المصرى يوم ٣ أغسطس المقبل، لتحديد أسعار الفائدة التى قامت بتثبيتها عند ١٨,٢٥٪ على الإيداع، و١٩,٢٥٪ على الإقراض فى آخر اجتماع لها فى يونيو الماضي.

يذكر أن هناك ٤ اجتماعات مرتقبة للجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى المصرى خلال النصف الثانى من العام الجارى لتحديد مسار أسعار العائد على الايداع والاقراض، وهى كالتالي: يوم ٣ أغسطس، ويوم ٢١ سبتمبر، ويوم ٢ نوفمبر، والاجتماع الأخير هذا العام سيكون يوم ٢١ ديسمبر ٢٠٢٣.

«المركزى» يصدر قواعد ترخيص البنوك الرقمية والرقابة عليها

كتبت- منال عمر:

أصدر البنك المركزى قواعد ترخيص وتسجيل البنوك الرقمية والرقابة والإشراف عليها، استكمالاً لجهود الدولة فى دعم الابتكار والتحول للاقتصاد الرقمي، وبما يُمثل خطوة هامة تواكب التطورات العالمية فى صناعة التكنولوجيا المالية وتلبى احتياجات العملاء بالسوق المصري.

وقال المركزى فى بيان له إن القواعد الجديدة تأتى فى ضوء أحكام قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى الصادر بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ والتى تطرقت إلى مفهوم البنوك الرقمية وما تقدمه من خدمات مصرفية عبر القنوات أو المنصات الرقمية باستخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة.

وتتضمن اشتراطات الترخيص للبنوك الرقمية، بحسب البيان، ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع عن ٢ مليار فى حالة ممارسة كافة أعمال البنوك، باستثناء تمويل الشركات الكبرى، مع إمكانية تمويل تلك الشركات شريطة زيادة رأس المال إلى ٤ مليار جنيه.

وكذلك أن يكون المساهم الأكبر مؤسسة مالية ذات سابقة أعمال فى أنشطة مماثلة بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ من إجمالى قيمة رأس المال، بحسب البيان.

كما جاء من بين اشتراطات الحصول على الترخيص الواردة تقديم دراسة جدوى مفصلة تتضمن تحديد الشرائح المستهدفة والمنتجات المخطط إتاحتها، وكذلك خطط تكنولوجيا المعلومات، وخطط واستراتيجيات الأمن السيبرانى.

وأكد البنك المركزى على أن البنوك الرقمية تخضع لذات القواعد والضوابط الخاصة بالرقابة والإشراف المطبقة على البنوك العاملة فى مصر وذات القوانين والضوابط الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى بعض المتطلبات الأخرى بما يتسق مع طبيعة عملها.

وتدعم تلك التعليمات تحقيق رؤية الدولة للتحول إلى مجتمع أقل اعتماداً على النقد، كما تعمل على تعزيز الشمول المالي، وخلق مناخ داعم لصناعة التكنولوجيا المالية، بحسب البيان.

وتقوم البنوك الرقمية بتطوير وإتاحة المنتجات والخدمات المصرفية بشكل متميز عن بعد وبجودة عالية تتناسب مع احتياجات كافة فئات المجتمع، بما فيها الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وفئة الشباب، بهدف تيسير الحصول على هذه المنتجات والخدمات بطريقة سريعة وسهلة.

تجاوزت ٨.٢ مليار جنيه..

أرباح QNB الأهلى تقفز 86 % خلال 6 شهور

أعلن بنك QNB الأهلي، أحد الاستثمارات القطرية الكبرى العاملة فى مصر، ارتفاع صافى أرباحه بعد خصم الضرائب بنسبة ٨٦٪ خلال النصف الأول من العام الجارى مقارنة من نفس الفترة من العام السابق.

وأوضح البنك فى بيان للبورصة المصرية بشأن نتائج أعماله المستقلة خلال النصف الأول من ٢٠٢٣، أن صافى أرباح البنك وصلت إلى نحو ٨,٢١٢ مليار جنيه فى أول ٦ شهور من العام الجارى -يناير إلى يونيو الماضي- مقارنة بنحو ٤,٤١٣ مليار جنيه من نفس الفترة من العام السابق.

فيما بلغت صافى أرباح البنك قبل خصم ضرائب الدخل خلال النصف الأول من العام الجارى نحو ١٢ مليار جنيه مقارنة بنحو ٦,٥٣٦ مليار جنيه من نفس الفترة من العام السابق بمعدل نمو ٨٤٪.

وبذلك يكون البنك سدد ضرائب على الدخل لمصلحة الضرائب نحو ٤,٢ مليار جنيه عن أول ٦ شهور من العام الجاري.

وأوضح البنك أن صافى الدخل من العائد (عائد القروض والإيرادات المشابهة مطروح منه تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة) نما بمعدل ٥٧٪ ليصل إلى نحو ١٣,٦٧٢ مليار جنيه خلال أول ٦ شهور من العام الجارى مقارنة بنحو ٨,٧ مليار جنيه من نفس الفترة من العام السابق.

وارتفع صافى الدخل من العائد والأتعاب والعمولات خلال أول ٦ شهور من العام الجارى بنسبة ٥٨٪ ليصعد إلى ١٥,٦٦٦ مليار جنيه مقارنة بنحو ٩,٨٧٦ مليار جنيه من نفس الفترة من العام الماضي.

وبحسب ما ذكره البنك فى بيانه، نما إجمالى رصيد ودائع العملاء فى أول ٦ شهور من العام الجارى بمعدل ١٣٪ ليسجل نحو ٤٦١ مليار جنيه بنهاية يونيو الماضى مقارنة بنحو ٤٠٧ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٢.

وأضاف البنك أن أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية للعملاء (بالصافي) ارتفعت بنهاية يونيو الماضى إلى قرب ٢٣٩ مليار جنيه مقارنة بنحو ٢١٦,٦ مليار جنيه بنهاية ديسمبر الماضى بمعدل نمو ١٠٪ فى ٦ شهور.

وارتفع مجموع الأصول فى نهاية يونيو الماضى إلى نحو ٥٤٣,٣ مليار جنيه مقارنة بنحو ٤٧٦,٨ مليار جنيه فى فى نهاية ديسمبر الماضى بمعدل نمو ١٤٪ فى ٦ شهور، بحسب تقرير البنك.

ويبلغ رأس مال البنك المصدر والمدفوع نحو ١٠,٧٧٤ مليار جنيه ولديه انتشار جغرافى بعدد ٢٣٢ فرعا ويوظف نحو ٧ آلاف موظف بنهاية يونيو الماضي، وفق آخر بيانات صادرة للبنك.

CIB يحصل على 250 مليون دولار من «التمويل الدولية»

كتبت- منال عمر:

حصل البنك التجارى الدولي، أكبر بنك خاص فى مصر، على قرضين بقيمة ٢٥٠ مليون دولار من مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولى لدعم رأسماله وتمويل المشروعات الخضراء.

وقالت هبة عبد اللطيف، رئيس المؤسسات المالية فى البنك التجارى الدولي، فى مقابلة مع بلومبرج، إن «القرض الأول هو تسهيل من المستوى ٢ مدته ١٠ سنوات بقيمة ١٥٠ مليون دولار، ويهدف إلى «توفير دعم رأسمالى لخطط النمو المستدام للبنك».

كما وقع البنك على قرض بقيمة ١٠٠ مليون دولار لمدة ٧ سنوات لتمويل مجموعة من المشاريع الصديقة للبيئة التى تشمل معالجة المياه وكفاءتها ، والمبانى الخضراء ومصادر الطاقة المتجددة ، فضلاً عن مشاريع الزراعة المستدامة، بحسب بلومبرج.

وقالت عبد اللطيف، إن التمويل الجديد يعتمد على إصدار البنك التجارى الدولى للسندات الخضراء بقيمة ١٠٠ مليون دولار فى عام ٢٠٢١، والذى تم الاكتتاب فيه بالكامل من قبل مؤسسة التمويل الدولية.

وقالت إن «أكبر بنك مدرج فى مصر يجرى مناقشات مع مؤسسات مالية تنموية أخرى لجمع تمويل أخضر إضافى هذا العام «لدعم عملائنا فى مسار تحولهم».

وأضافت هبة عبد اللطيف، أن قروض مؤسسة التمويل الدولية هى «اعتراف بالتركيز الاستباقى للبنك التجارى الدولى على الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وكذلك على وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التى تقودها النساء إلى التمويل».

وأضافت أن الأموال التى حصل عليها ستساعدها فى توسيع مثل هذه الأنشطة.

يؤدى لوقف مثلث التعاون العالمى مع مصر..

«تقنين الاستيراد» حل فاشل لتوفير الدولار

فخرى الفقي

سهر الدماطي

كتبت- منال عمر:

قال خبراء اقتصاديون ومصرفيون إن إتجاه مصر إلى حظر وتقنين الاستيراد من الصعب تنفيذه بسبب عدة عوامل منها معارضتها لاتفاقية التجارة الحرة العالمية التى وقعت عليها مصر وتنص على تحرير القيود أمام دخول البضائع.

وأضافوا أن وقف مصر الاستيراد يعنى وقف التعامل مع مؤسسات التمويل الدولية وعدم القدرة على الحصول على تمويلات جديدة من صندوق النقد الدولى والبنك الدولي.

وتمر مصر منذ مارس الماضى بأزمة نقص الدولار بعد خروج ٢٢ مليار دولار استثمارات أجنبية غير مباشرة بسبب التبعات السلبية للحرب الروسية الأوكرانية.

كان المركز الإعلامى لمجلس الوزراء قال إنه ما تداولته بعض المواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي، من منشور تعليمات منسوب لرئيس مصلحة الجمارك على مواقع التواصل الاجتماعى بحظر استيراد عدد من السلع لمدة ٣ أشهر، لا أساس له من الصحة، وأنه لا صحة للمنشور المتداول، المنسوب كذبًا للجريدة الرسمية التى لا تنشر أى «منشور تعليمات».

وتضمن المنشور الذى تم نفيه بحظر مصر استيراد سلع منها السيارات والأجهزة الكهربائية كاملة الصنع، ومستلزمات القطط والكلاب، والملابس والأحذية والشنط وأدوات صحية كاملة الصنع، والإكسسوارات الحريمى والولاعات وأدوات المائدة والمحمول وأكسواته بجميع أنواعه، والبويات والدهان وماكينات الطباعة والأحبار.

قال محمد عبد العال، الخبير المصرفي، إن تقنين مصر استيراد بعض السلع المستوردة الكمالية (الترفيهية) غير الأساسية سيكون حلا مناسبا لتخفيف الضغط على استهلاك الدولار حتى الخروج من الأوضاع الراهنة لكن من الصعب تطبيقه بسبب اتفاقية التجارة الحرة العالمية التى تنص على فتح الحدود بين الدول ومصر ملتزمه بها.

ولكن يمكن تقليص استنزاف النقد الأجنبى من خلال بدائل أخرى بعيده عن وقف الاستيراد تتمثل فى إيجاد محفزات لتشجيع المصريين العاملين فى الخارج لبيع حصيلتهم من النقد الأجنبى فى البنوك مثل طرح شهادات ادخار دولارية بسعر فائدة ١٠٪، ووجود تسهيلات وبرامج للتمويل العقارى تخاطب هذه الشريحة، بحسب عبد العال.

وأضاف عبد العال أن تقليص تدبير الدولار لأغراض السياحة خارج مصر، أو للعلاج والتعليم فى الخارج مع الاعتماد على الإمكانيات المحلية وتطويرها يساعد فى ضبط سوق الصرف وتقليل الضغط على العملة.

وقال فخرى الفقي، رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، ومساعد مدير تنفيذى سابق بصندوق النقد الدولي، إن وجود أى قرار بتقنين الاستيراد سيتسبب فى وقف مثلث التعاون العالمى مع مصر المتمثلين فى قرض صندوق النقد الدولى ودعم البنك الدولى لتمويل مشروعات التنمية، والخروج من اتفاقية التجارة الحرة العالمية.

وحصلت مصر فى ديسمبر الماضى على موافقة صندوق النقد الدولى لضخ قرض بقيمة ٣ مليارات دولار لتمويل برنامج الإصلاح الاقتصادى للمرة الثانية خلال ٧ سنوات يصرف على شرائح على مدار ٤٦ شهر وهو قرض يعنى الكثير لمصر منها حصولها على شهادة ثقة بقدرة الدولة على العبور من الأزمة وجذب موارد تمويلية أخرى برعاية الصندوق.

وأضاف الفقى أن تقنين مصر حظر استيراد بعض السلع لا يمكن أن يحدث نهائيا لتبعاته السلبية للغاية على الاقتصاد والاتفاقيات العالمية.

وأوضح أن تقنين مصر استيراد بعض السلع يعنى تراجع تصنيف مصر الائتمانى من مؤسسات التصنيف العالمية فور صدور هذا القرار بسبب ارتباطه باتفاقية التجارة الحرة العالمية التى وقعت عليها مصر والتى تنص تحرير قيود التجارة وتعزيز الشراكة الأوربية.

وبحسب الفقى أن هذا القرار فى حال حدوث وهو مستبعد تمام سيؤثر سلبا على استمرارية الاستثمارات الأجنبية المباشرة والسياحة بسبب عدم توافر سلع يحتاجون لها بما فى ذلك أطعمة القطط والكلاب التى يقتنوها.

وقالت سهر الدماطي، نائب رئيس بنك مصر سابقا، إن خروج مصر من هذه الأزمة يعتمد على توطين الصناعة وإعلانها عن تنفيذ هذه الهدف وإنجازه فى مدة معينة وخلال هذه الفترة لا أستطيع حظر الاستيراد حتى وجود بديل محلى يساهم فى إحلال بعض السلع المستوردة.

وأوضحت أن مصر لن تتخذ أى قرار بتقنين أو حظر استيراد بعض السلع بسبب تبعاته السلبية على إغلاق العديد من الشركات والمحال وانتشار معدل البطالة، وتباطؤ الاقتصاد.

وأضافت الدماطى أن تقنين الاستيراد سيساهم فى حل أزمة استنزاف النقد الأجنبى لكن فاتورته ستكون باهظة على الاقتصاد ولذلك سارعت مصر فى نفى الإشاعة التى انتشرت خلالآخر يومين.

وعند وجود بدائل لسلع محلية مستوردة سيساهم ذلك فى تخفيف الضغط على العملة بل وزيادة معدل التصدير وتنمية موارد النقد الأجنبي، بحسب الدماطي.

لإصدار بطاقة «yellowcard» مسبقة الدفع..

شراكة إستراتيجية بين بنك مصر و«فورى» وشركة بنوك مصر

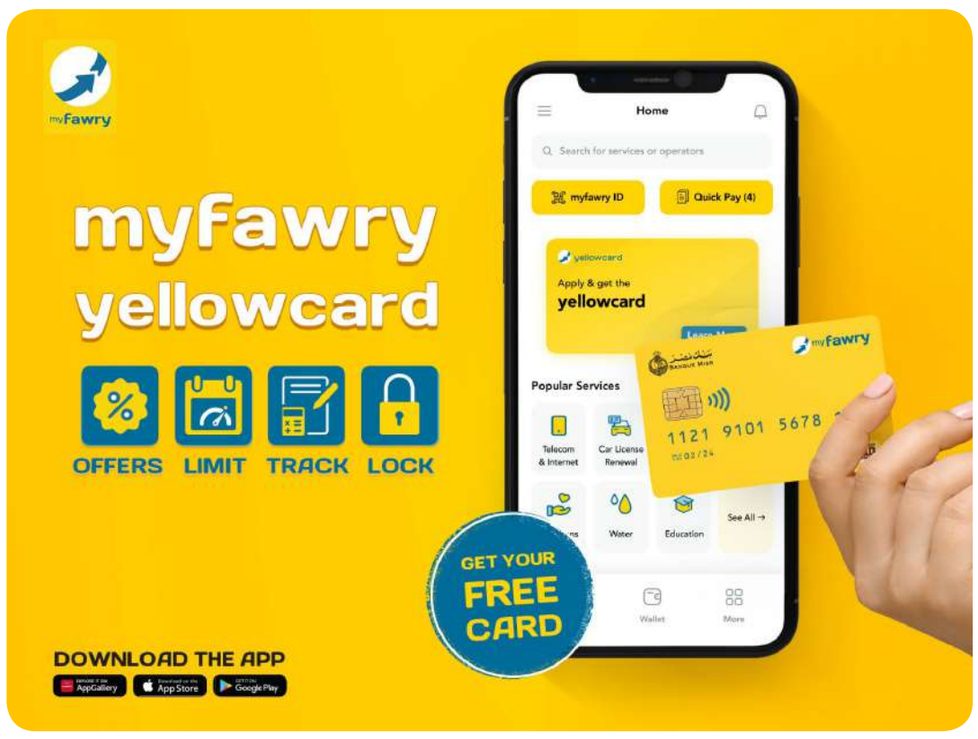

أعلنت شركة «فوري»، لخدمات تكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية توقيع شراكة إستراتيجية مع بنك مصر وشركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجى المطور لنظم الدفع الوطنية ومشغل منظومة المدفوعات الوطنية «ميزة»، لإطلاق بطاقة مسبقة الدفع تحت اسم «yellowcard» من خلال تطبيق «myfawry».

وتستهدف الشراكة الاستراتيجية، بحسب بيان من شركة «فوري» تعزيز أهداف الشمول المالى بين المواطنين من خلال تطوير، واستحداث وسائل إلكترونية للمدفوعات الرقمية؛ للتسهيل على العملاء فى إجراء المعاملات المالية بسلاسة، وهو ما سيساهم بدوره فى التحول إلى مجتمع أقل اعتمادا على النقد، بناءً على توجيهات المجلس القومى للمدفوعات ومبادرات البنك المركزى المصرى لدعم الاقتصاد الرقمي.

و"yellowcard"، بحسب البيان، هى بطاقة مسبقة الدفع تعمل من خلال شبكة المدفوعات الوطنية «ميزة»، ويتم ربطها بتطبيق « myfawry» ليتم استخدامه فى كافة المعاملات من خلال التطبيق بسهولة ويسر.

وعلى سبيل المثال يتيح الكارت سداد أكثر من ٤١٥ خدمة منها خدمات الهاتف المحمول، وفواتير الكهرباء، والمياه، والغاز، وفواتير الهاتف الأرضى إلى جانب خدمات تحصيل أقساط التمويل متناهى الصغر، وسداد اشتراكات التأمينات الاجتماعية، ومصروفات المدارس والجامعات وخلافه، إلى جانب إمكانية التحكم فى الحد الشهرى للمصروفات ومتابعة كافة المدفوعات.

وتعمل بطاقة "yellowcard"، بحسب ما أوردته الشركة فى بيانها، فى كافة الأماكن التى تتيح خدمة الدفع الإلكترونى مثل المحلات التجارية والمولات والمطاعم ومواقع التسوق الالكترونى بالإضافة إلى إمكانية استخدامه عبر ماكينات الصراف الآلى فى عمليات السحب والايداع وكذلك جميع ماكينات الـ POS المنتشرة فى جميع أنحاء الجمهورية وذلك لتسهيل المعاملات المالية على المواطنين.

وأوضحت الشركة أنه يمكن لكافة عملاء فورى بدءًا من عمر ١٥ عامًا الحصول على بطاقة "yellowcard" من خلال إجراءات سهلة وبسيطة خالية من أى تعقيد، حيث يُقدم طلب استخراج البطاقة عبر تطبيق « myfawry »، ويتم الاستلام بشكل فورى ببطاقة الرقم القومي، وتُفعل فى نفس يوم الاستلام ، عبر أكثر من ٢٢٠ فرعا لفورى بلس المنتشرة فى جميع محافظات الجمهورية.

وتتيح بطاقة "yellowcard" للعملاء التحكم الكامل بكافة المدفوعات، إضافة إلى القدرة على تتبع النفقات، ويمكن شحن البطاقة من خلال تطبيق myFawry وتطبيق المدفوعات اللحظية Instapay أو عبر ماكينات فورى POS.

وقال أشرف صبرى الرئيس التنفيذى لشركة «فورى إن » شراكة فورى مع بنك مصر يأتى فى إطار تنفيذ استراتيجية الدولة المصرية فى بناء مصر الرقمية، وتحفيز الخدمات الرقمية فى المعاملات المالية لخلق مجتمع لا نقدي».

وأكد أن البطاقة والتطبيق يمتاز بأفضل التقنيات رفيعة المستوى والتى تعمل على تأمين البيانات الخاصة بالعملاء، كما يحقق أعلى طبقات الأمان وذلك باستخدام أحدث تكنولوجيا الشرائح الذكية».

وقال عاكف المغربي، نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر، إن توقيع هذا البروتوكول يأتى فى إطار مساهمة البنك فى تنفيذ إستراتيجية البنك المركزى المصرى لتعزيز الشمول المالي.

ويسعى بنك مصر، بحسب البيان، إلى التعاون مع مختلف الشركاء والمنصات الرقمية التى تساهم فى دفع عجلة الشمول المالى والرقمي، وتعمل على تعزيز الوصول إلى المجتمع اللانقدي؛ وذلك من خلال توفير أحدث خدمات التكنولوجيا المالية والمنتجات الرقمية، بحسب المغربي.

وأضاف أن هذا البروتوكول يأتى تماشيا مع توجهات الدولة المصرية فى تسريع خطوات مسار التنمية الشاملة والمستدامة؛ حيث أن التحول الرقمى ودعم التكنولوجيا المالية سوف يسهم فى الاستفادة من المسارات الجديدة الواعدة للتنمية الاقتصادية والمالية، وذلك بهدف تدعيم النمو وتمكين شرائح مجتمعية أكثر من الحصول على الحلول المالية الملائمة لها.

وقال المهندس طارق رؤوف، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لشركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي: «فى إطار رؤية البنك المركزى المصري، تعمل شركة بنوك مصر على دعم القطاع المصرفى والتحول إلى وسائل الدفع الإلكترونى من خلال تطوير البنية التكنولوجية الآمنة لنظم وشبكات الدفع الوطنية، بما يتوافق مع المعايير الدولية».

وأوضح أن الشركة تقوم بدورها كمشغل لمنظومة بطاقات الدفع ذات العلامة الوطنية «ميزة» والتى تخطت إصداراتها ٣٣ مليون بطاقة.

وأضاف رؤوف أن التعاون المستمر بين الأطراف الرئيسية فى صناعة المدفوعات يعزز من الشمول المالى لقطاعات جديدة من المواطنين حيث الشراكة مع شركة «فوري» وبنك مصر لإصدار بطاقات "yellowcard" تأتى لتدعم انتشار بطاقات الدفع بين شريحة جديدة من العملاء.

٦٠ مليار جنيه تمويلات بمبادرتى التمويل العقارى لمحدودى الدخل

ارتفعت قيمة التمويلات المقدمة من البنوك والشركات فى مبادرتى التمويل العقارى لشريحة محدودى الدخل بنهاية يونيو ٢٠٢٣ إلى نحو ٦٠,١ مليار جنيه لعدد ٥١٣ ألف و٦٠٠ عميل، بحسب بيانات صادرة من صندوق التمويل العقارى .

ويشارك فى مبادرتى التمويل العقارى ذات الفائدة المدعمة ٧٪ و٣٪ على أساس متناقص ٢٢ بنكا و٨ شركات للتمويل العقارى والتى شهدت توسعا خلال آخر ٩ سنوات.

وتستحوذ البنوك على نسبة ٩٦,١٪ من إجمالى التمويلات المقدمة فى مبادرة التمويل العقارى بما يصل إلى ٥٧,٧٤ مليار جنيه لعدد ٤٩٤ ألف و٤٩٢ عميلا بنهاية يونيو.

فيما بلغت حصة شركات التمويل العقارى من إجمالى تمويلات المبادرة ٣,٩٪ بحجم تمويلات يصل إلى ٢,٣٣٣ مليار جنيه لعدد ١٩ ألف و١٠٨ عميلا، بحسب بيانات الصندوق.

كان البنك المركزى أطلق رسميا مبادرة التمويل العقارى ذات الفائدة المتناقصة ٣٪ سنويا فى يوليو ٢٠٢١، مخصصا لها شريحة بـ ١٠٠ مليار جنيه لتمويل شريحة متوسطى ومحدودى الدخل قبل أن يتم نقل دعم الفائدة إلى وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

وقبل مبادرة ٣٪ أتاح البنك المركزى فى ٢٠١٤ مبادرة للتمويل العقارى لمحدودى الدخل بفائدة ٧٪ على أساس متناقص وتتولى وزارة المالية دعم الفائدة من ٢٠١٩ بعد توقف المركزي.

ويستحوذ بنكا الأهلى ومصر على نصف التمويلات المقدمة فى مبادرة التمويل العقارى على مستوى البنوك والشركات حيث ساهموا بنسبة ٥٠٪ من إجمالى القروض المقدمة فى المبادرتين حتى نهاية الشهر الماضي، بحسب بيانات صندوق التمويل العقاري.

وضخ البنك الأهلى المصرى تمويلات بنحو ١٦,١٥٩ مليار جنيه فى مبادرتى التمويل العقارى لعدد يقترب من ١٣٨ ألف عميل بحصة سوقية ٢٦,٩٪ حتى نهاية يونيو الماضي.

فيما قدم بنك مصر تمويلات بنحو ١٤,٥ مليار جنيه لعدد ١١٨ ألف و٣٤٣ عميل بحصة سوقية تبلغ ٢٤,١٪ حتى نهاية يونيو الماضي.

«الاستثمار العربى» ينضم لشبكة «إنستاباى»

أعلن بنك الاستثمار العربى «aiBANK»، اليوم، انضمامه إلى شبكة المدفوعات اللحظية من خلال تطبيق «إنستاباي» بهدف إتاحة إمكانية تحويل الأموال لحظيًا بين الحسابات البنكية، والتحويل إلى البطاقات المختلفة والمحافظ الإلكترونية من خلال هواتفهم المحمولة بأمان.

وقالت إيمان بدر، رئيس أول مجموعة التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة فى البنك، إن الانضمام إلى شبكة المدفوعات اللحظية (IPN) هى بمثابة خطوة استراتيجية تأتى فى إطار رؤية البنك لتعزيز الانتشار الرقمى والارتقاء بتجربة العملاء، سعيًا لتقديم حلول مصرفية سريعة وسهلة الاستخدام لقاعدة عملائه.

وأضافت أن الاستفادة من تطبيق «إنستاباي» سيتيح للعملاء مستوى جديد من الراحة وسهولة إدارة السيولة النقدية فضلًا عن إجراء المعاملات دون تأخير بما يأتى فى إطار التزام البنك بالمساهمة فى تنفيذ التوجيهات الوطنية لتعزيز عملية التحول الرقمى والشمول المالي.

«بنك القاهرة» يطرح بطاقة ائتمانية للشركات للتحكم فى نفقاتها

أعلن بنك القاهرة إطلاق بطاقة ائتمانية لعملائه من أصحاب الشركات Corporate Credit Card" « بما يتيح لهم التحكم فى نفقاتها بكفاءة وفاعلية، وذلك فى إطار جهود البنك المتواصلة فى مجال التحول الرقمى وتحقيقا لأهداف الشمول المالي.

وبحسب بيان للبنك ، تعد البطاقة إضافة جديدة لباقة المنتجات المتنوعة التى يطرحها لعملائه من قطاع أعمال المؤسسات والشركات، بما يتوافق مع استراتيجية البنك وسعيه المتواصل نحو تقديم تجربة مصرفية متميزة للعملاء من الشركات والمؤسسات.

وأوضح البنك أنه تم تصميم البطاقة الائتمانية للشركات من بنك القاهرة لتلبية احتياجات الدفع الخاصة بالشركات وإدارة الأعمال بشكل أكثر كفاءة وأمان مع تقليل الاحتفاظ بالنقدية.

كما تتمتع البطاقة بالعديد من المزايا التنافسية ومن أبرزها إمكانية الشراء والسحب النقدى من أى مكان داخل وخارج البلاد، والتمتع بالشراء عبر الإنترنت بكل أمان عن طريق استخدام خاصية الكود الآمن، بحسب البيان.

وأضاف البنك أن الشركة تقوم باستلام كشف حساب الكترونى للإطلاع على المعاملات الشهرية لحاملى البطاقات، مع إمكانية سداد المديونية الخاصة بالبطاقة الائتمانية من خلال الخصم الآلى من حساب الشركة لدى بنك القاهرة.

فى الصدارة على مدار ٥ سنوات..

«قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المـ

زيادة الصادرات الرقمية إلى ٤,٩ مليار دولار وإطلاق «إستراتيجية صناعة التعهيد»

أثمرت الجهود التى تبذلها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لبناء مصر الرقمية عن تنفيذ عدد كبير من المشروعات التى تستهدف الدفع بمسيرة التحول الرقمى فى كافة المجالات، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وبناء القدرات الرقمية، وتحفيز الابداع التكنولوجى وريادة الأعمال، وكذلك توطين صناعة الإلكترونيات.

وفى يوليو ٢٠٢٢ افتتح رئيس الجمهورية عددا من مشروعات مصر الرقمية، وهى محطات إنزال الكابلات البحرية فى كل من رأس غارب، والزعفرانة، وسيدى كرير، فضلاً عن افتتاح مركز بيانات تجارى دولى، ومدارسWE للتكنولوجيا التطبيقية، ومراكز إبداع مصر الرقمية، ومتحف البريد المصرى بعد تطويره. كما أطلق السيد الرئيس منصة مصر الرقمية التى تضم مجموعة من الخدمات الحكومية الرقمية فى مختلف القطاعات. كما نجح قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى تحقيق نمو كبير برهنت عليه العديد من المؤشرات ومعدلات النمو المتميزة التى تم تحقيقها فى مختلف المجالات؛ وحافظ القطاع على مكانته للعام الخامس على التوالى كأعلى قطاعات الدولة نموا. كذلك زادت تنافسية القطاع ليصبح محط أنظار واهتمام العديد من شركات تكنولوجيا المعلومات العالمية التى حرصت على التوسع فى حجم أعمالها فى السوق المصرى فى العديد من مجالات تكنولوجيا المعلومات وتقديم الخدمات العابرة للحدود وصناعة الإلكترونيات.

كتب: أسامة محمد

أبرز إنجازات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال ١٠ سنوات

-حقق قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات معدلات نمو بلغت نحو ١٦,٧٪ فى العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بمعدل نمو ١٦,١٪ فى العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠؛ ليصبح القطاع هو الأعلى نموا بين قطاعات الدولة المختلفة على مدار ٥ سنوات متتالية.

-بلغت نسبة مساهمة القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى لمصر ٥٪ فى العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١.

-حقق قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ ناتج محلى يقدر بنحو ١٥٠ مليار جنيه مقابل نحو ١٢٨,٧ مليار جنيه فى العام المالى الذى يسبقه.

-نمت الصادرات الرقمية لتصل إلى ٤,٩ مليار دولار فى ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بـ ٤,٥ مليار دولار فى ٢٠٢١/٢٠٢٠.

-تقدم مصر فى تصنيف مؤشر جاهزية الحكومة الرقمية لعام ٢٠٢٢ الصادر عن البنك الدولى؛ حيث صنفت مصر ضمن مجموعة الدول الرائدة فى الحكومة الرقمية بالتصنيف (A) وهو أعلى فئة فى المؤشر حيث كانت بالتصنيفB فى ٢٠٢٠، والتصنيف (C) فى ٢٠١٨.

-صعود مصر للمركز الثانى عربيا وأفريقيا فى مؤشر التنمية البريدية الصادر عن اتحاد البريد العالمى صعودا من المركز العاشر فى ٢٠٢١.

-تقدم ترتيب مصر ٤ مراكز فى مؤشر جاهزية الشبكة الصادر عن معهد "بورتلانز" لتصل إلى المركز ٧٣ مقارنة بالمركز ٧٧ فى العام السابق.

-تقدم ترتيب مصر فى "مؤشر الابتكار العالمى" ٥ مراكز عن ترتيب العام الماضى وفقا لتقرير "المنظمة العالمية للملكية الفكرية" بالشراكة مع معهد بورتلانز؛ حيث جاءت مصر فى المركز ٨٩ عالميا مقارنة بالمركز ٩٤ فى ٢٠٢١.

-حصلت مصر على جائزة أسرع إنترنت ثابت على مستوى القارة الأفريقية من شركة Ookla "أوكلا" العالمية الرائدة فى مجال قياس وتقييم سرعات الإنترنت.

-تحسن ترتيب مصر مركزين خلال عامين فى تصنيف عدد المهنيين المستقلين بالنسبة إلى عدد السكان لتصبح فى المركز الرابع عالميا صعودا من المركز السادس، كما تحسن ترتيب مصر ٦ مراكز خلال عامين فى تصنيف نصيب الدولة فى سوق العمل العالمى للمهنيين المستقلين لتصبح فى المركز الثامن مقارنة بالمركز ١٤.

التحول الرقمى

-أطلق رئيس الجمهورية منصة مصر الرقمية لتقديم الخدمات الحكومية بشكل رقمى يوفر الوقت والمجهود لصالح المواطنين. وتضم المنصة حاليا أكثر من ١٦٥ خدمة فى مختلف القطاعات.

-تنفيذ المشروع القومى للبنية المعلوماتية للدولة بالتعاون بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وهيئة الرقابة الإدارية بهدف تعزيز الرؤية الشاملة للتخطيط ومعالجة الازدواجية فى قواعد البيانات، حيث تم الانتهاء من ربط أكثر من ١٠٠ قاعدة بيانات حكومية ببعضها وهى عبارة عن كل بيانات المواطنين لدى الحكومة.

-بدء مرحلة جديدة من الخدمات الرقمية مبنية على التوقيع الإلكترونى من خلال العمل على دمج تقنية التوقيع الإلكترونى مع مختلف التطبيقات الإلكترونية فى الجهات الحكومية.

-إعلان الريادة المصرية فى تطبيق مفاهيم ومبادئ التصميم الرقمى للحكومات من خلال المبادرة العالمية govstack التى تهدف لدعم الدول فى التحول الرقمى وتنفذ فى مصر ضمن مشروع دعم الحكومة الإلكترونية والابتكار فى الإدارة العامة المنفذ من قبل الوكالة الألمانية للتعاون الدولى giz نيابة عن الحكومة الألمانية.

-تنفيذ مشروع انتقال الحكومة إلى العاصمة الإدارية الجديدة ارتكازا على ستة محاور رئيسية وهى:

أولا :إقامة بنية تحتية معلوماتية قوية وفقا لأحدث تقنيات علوم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ثانيا :بناء تطبيقات متخصصة والتى تقيمها كل وزارة أو جهة لرقمنة الأنشطة والخدمات المقدمة للمواطنين.

ثالثا: بناء التطبيقات التشاركية وهى معنية بالأنشطة الموحدة التى تتشارك فيها كافة الوزارات مثل إدارة الشؤون القانونية وشؤون العاملين والشؤون المحاسبية؛ بهدف تنميط عمل هذه الإدارات لتعمل فى جميع الوزارات بنفس النظام والتطبيقات. كما يتم العمل بالتعاون مع الوزارات على بناء منظومة التراسل من خلال منصة واحدة للحكومة المصرية يتم من خلالها تبادل الوثائق والتراسل بين جهات الحكومة بأكملها بالإضافة إلى منظومة التوقيع الالكترونى التى سيتم تفعيلها لكافة موظفى الحكومة بما يمكنهم من التوقيع بتأشيرة قانونية.

رابعا :رقمنة الوثائق الحكومية من خلال أرشفة جميع الأوراق والملفات المتداولة داخل الحكومة.

خامسا :تنفيذ وحدات التحول الرقمى فى كل الوزارات والمحافظات والهيئات العامة لدعم التشغيل الرقمى للجهات الحكومية عند الانتقال الى العاصمة الإدارية الجديدة؛ وتقديم الدعم الفنى لها حيث تمثل هذه الوحدات الصف الأول للدعم الفنى فى الحكومة المصرية.

سادسا :التدريب وبناء قدرات القيادات والعاملين المنتقلين للعاصمة الإدارية الجديدة على المعارف والمهارات الرقمية المطلوبة لمواكبة بيئة العمل الجديدة وتشغيل المنظومات الرقمية.

-إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتجارة الالكترونية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الانكتاد" والعديد من المنظمات الدولية مثل البنك الدولى وشركة ماستر كارد العالمية، وتهدف الاستراتيجية إلى جعل مصر دولة رائدة فى هذا المجال فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وزيادة حجم التجارة الالكترونية فى الاقتصاد القومى والمساهمة فى تحقيق الشمول المالى وزيادة الصادرات المصرية والدخول فى أسواق جديدة.

-تنفيذ العديد من المشروعات لتمكين قطاعات الدولة من التحول الرقمي، ومنها مشروع ميكنة منظومة التأمين الصحى الشامل، ومنظومة إدارة أملاك الدولة وتراخيص الثروة العقارية، ومنظومات العدالة وإنفاذ القانون، ومشروع ميكنة المستشفيات الجامعية.

-تنفيذ مشروع أحمس الذى يستهدف إعادة هيكلة الإجراءات والتطبيقات فى الجهات الحكومية.

استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعى لتطوير حلول مبتكرة

– إطلاق الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعى التى تم اعدادها بالتعاون بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة التعليم العالى والبحث العلمى. وتهدف الاستراتيجية إلى استغلال تكنولوجيات الذكاء الاصطناعى لدعم تحقيق أهداف مصر للتنمية المستدامة.

– تأسيس مركز الابتكار التطبيقى الذى يتعاون مع معاهد بحثية ومؤسسات آكاديمية وشركات عالمية لتطوير حلول مبتكرة للتحديات التى يواجهها المجتمع باستخدام التقنيات الحديثة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

– إطلاق منصة خاصة للذكاء الاصطناعى تحت مظلة المجلس الوطنى للذكاء الاصطناعى لتكون البوابة الرسمية لجمهورية مصر العربية فى مجال الذكاء الاصطناعى.

– إطلاق الميثاق المصرى للذكاء الاصطناعى المسئول الذى يعد رؤية الدولة للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأطر التنظيمية للاستخدام الأخلاقى والمسئول لتقنيات الذكاء الاصطناعى فى المجتمع المصري، حيث تم تطويع كافة بنوده وتكييفها بما يتوافق مع طبيعة وأخلاقيات المجتمع المصرى ودمجها مع رؤى قابلة للتنفيذ.

– الانتهاء من تطوير تطبيق معتمد على صور الأقمار الصناعية وتقنيات الذكاء الاصطناعى، للتعرف على توزيع الأراضى المصرية ورسم حدود الرقعة الزراعية والأماكن التى بها طرق وأشجار ومزارع سمكية ومصادر المياه، بالإضافة إلى تحديد بعض المحاصيل وذلك من خلال مركز الابتكار التطبيقى وبالتعاون مع مركز البحوث الزراعية فى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى.

– نظراً للنجاح فى تطوير تطبيق يستخدم الذكاء الاصطناعى فى تشخيص مرض اعتلال الشبكية السكرى بنسبة دقة تفوق ٩٥٪، فلقد تم الموافقة على تفعيل التطبيق واستخدامه فى الكشف المبكر عن مرض اعتلال الشبكية السكرى لمليون مواطن من خلال ١٠ مستشفيات جامعية على نطاق محافظات الجمهورية. وتم تنفيذ التطبيق بالتعاون مع كلية الطب بجامعة الإسكندرية.

– تم دعوة مركز الابتكار التطبيقى ممثلاً لمصر للانضمام إلى تحالف دولى يضم ممثلى ١٧ دولة رائدة فى تطبيق تكنولوجيا المعلومات المتقدمة وبالأخص استخدام الذكاء الاصطناعى لتطوير ورفع كفاءة النظم والخدمات الحكومية.

مدينة المعرفة

-الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع مدينة المعرفة التى يتم إنشائها على أحدث النظم التكنولوجية فى العاصمة الإدارية الجديدة كصرح تكنولوجى لدعم البحوث والابتكار فى التقنيات المتقدمة وجذب استثمارات الشركات التكنولوجية العالمية وتوفير التدريب التقنى. حيث من المقرر افتتاحها خلال العام الجاري.

-وتضم المرحلة الأولى من مدينة المعرفة أربعة مبانى وهى:مركز الابتكار التطبيقى وتصميم الالكترونيات، وجامعة مصر للمعلوماتية، ومركز ابتكار التكنولوجيات المساعدة، بالإضافة إلى مركز للتدريب يضم كلا من معهد تكنولوجيا المعلومات والمعهد القومى للاتصالات.

بناء القدرات الرقمية

-تضاعفت أعداد وميزانية التدريب التقنى عدة مرات لتصل إلى مستهدف تدريب٢٥٠ ألف شاب باستثمارات ١,٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢. ويتم تنفيذ استراتيجية التدريب بالوزارة بالتعاون مع كبرى الشركات التكنولوجية العالمية وفقا لمنهجية هرمية تبدأ بتدريب أولى لقاعدة عريضة من الشباب لمساعدتهم فى الالتحاق بالعمل بشكل أسرع، وتتدرج فى القيمة والتخصص والتعمق وصولا الى البرامج التى تهدف الى تأهيل الشباب فى وظائف قائمة على التكنولوجيا، وتتدرج حتى نصل إلى أعداد أقل ولكن تتلقى تعليمًا مكثفًا ومتعمقًا لتخريج كوادر فى مختلف تخصصات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الحديثة

-تخريج دفعتين من مبادرة بُناة مصر الرقمية وهى منحة مجانية تهدف إلى منح درجة الماجستير المهنى فى إحدى التخصصات التالية: علوم البيانات والذكاء الاصطناعى، والأمن السيبرانى، وعلوم الروبوتات والأتمتة، والفنون الرقمية، والتكنولوجيا المالية. وذلك بالتعاون مع كبرى الجامعات العالمية، كما يتم التعاون مع الشركات المحلية والعالمية العاملة فى مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإكساب طلاب المبادرة الخبرة العملية، كذلك التعاون مع كبرى الشركات والمؤسسات لتنمية المهارات القيادية والشخصية، وتطوير المهارات اللغوية لطلاب المبادرة.

-وضمت الدفعة الأولى ١٠٩ طالب وطالبة فيما ضمت الدفعة الثانية ٢٥٧ طالب وطالبة فى تخصصات الذكاء الاصطناعى وعلوم البيانات والفنون الرقمية والتكنولوجيا المالية وعلوم الروبوتات والأتمتة والأمن السيبرانى بالتعاون مع جامعات أوتاوا وكوينز الكنديتان وكولدج كورك الأيرلندية وسينز الماليزية.

-إطلاق مبادرة أشبال مصر الرقمية كمنحة مجانية تستهدف صقل مهارات تكنولوجيا المعلومات للطلاب المتفوقين بداية من أولى إعدادى إلى ثانية ثانوى بكافة المدارس المصرية على مستوى الجمهورية فى مجالات مختلفة مثل:الفنون الرقمية، وتطوير البرمجيات، وتأمين الشبكات والمعلومات، والذكاء الاصطناعى والروبوتات، بالإضافة إلى تنفيذ أنشطة لتنمية المهارات الشخصية والقيادية. حيث يتم تنفيذ البرنامج على حوالى٨٤٠٠ طالب كما تم البدء فى تنفيذ برنامج مبسط من مبادرة أشبال مصر الرقمية يضم ٣٩٣٧ طالب.

-تأسيس جامعة مصر للمعلوماتية فى مدينة المعرفة بالعاصمة الادارية الجديدة وهى أول جامعة متخصصة فى أفريقيا بمجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمجالات المتأثرة بها.

وتهدف الجامعة الى تأسيس قاعدة عريضة من خبراء المعلوماتية فى العديد من المجالات التى تمثل أكثر المجالات التى تعمل على استشراف المستقبل وتضم ٤ كليات هى:علوم الحاسب والمعلومات، والهندسة، وتكنولوجيا الأعمال، والفنون الرقمية والتصميم، وتتعاون

ـــــعلومات» .. أسرع نمو فى مصر

زيادة الصادرات الرقمية إلى ٤,٩ مليار دولار وإطلاق «إستراتيجية صناعة التعهيد»

الجامعة مع كبرى الجامعات الدولية المرموقة ويحصل خريجى الجامعة على شهادة مزدوجة من جامعة مصر للمعلوماتية، والجامعة الأجنبية الشريكة.

-اطلاق المنصة الرقمية لمعهد تكنولوجيا المعلومات للتعلم الإلكترونى "مهارة تك" وبلغ إجمالى المتدربين عبر المنصة نحو ٤٣٥ ألف متدرب.

-انشاء ٧ من مدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية والتى تم إطلاقها بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى، وذلك فى محافظات القاهرة، والجيزة، والإسكندرية، والدقهلية، والسويس، والمنيا، والوادى الجديد، وتعد هى أول مدارس ذكية متخصصة فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتهدف إلى إعداد جيل من العمالة الفنية القادر على المنافسة فى سوق العمل.

-إنشاء المركز المصرى الإفريقى للتدريب فى مجال تنظيم الاتصالات التابع للجهاز القومى لتنظيم الاتصالات بالقرية الذكية؛هو أول مركز تدريب متخصص فى تنظيم الاتصالات فى أفريقيا.

دعم الابداع الرقمى وتنمية الشركات الناشئة

-افتتح رئيس الجمهورية ٨ مراكز إبداع مصر الرقمية فى كل من أسوان، وقنا، وسوهاج، والمنيا، والمنوفية، والإسماعيلية، والمنصورة، والقاهرة. وذلك فى إطار خطة تستهدف نشر مراكز إبداع مصر الرقمية فى كافة المحافظات لتهيئة البيئة المحفزة للإبداع التكنولوجى وريادة الأعمال من خلال زيادة عدد المراكز من ٣ مراكز إلى ٣٠ مركزا. وتضم المراكز معامل تكنولوجية متخصصة، ومراكز للتدريب ولعقد الندوات وورش العمل، وحاضنات تكنولوجية لإنشاء وتطوير قدرات الشركات الناشئة والربط بين الشباب والمستثمرين وكبرى الشركات العالمية والمحلية العاملة فى مجالات دعم الإبداع وريادة الأعمال.

-كان من بين المراكز التى تم افتتاحها؛ مركز إبداع مصر الرقمية قصر السلطان حسين كامل والذى يتم من خلاله احتضان الشركات الناشئة التكنولوجية؛ وذلك فى ضوء اهتمام الدولة بتحويل المبانى ذات القيمة التاريخية والثقافية إلى مراكز إبداع رقمى مع الحفاظ على الطراز المعمارى والقيمة التراثية لها.

-افتتاح ٥ مراكز جديدة من مراكز ابداع مصر الرقمية كتشغيل تجريبى فى كل من محافظات الجيزة والوادى الجديد والاسكندرية وشمال سيناء وبنى سويف.

-الاتفاق مع شركتين عالميتين مرموقتين فى مجال تمكين الشركات الناشئة وتسريع نموها؛ وهى شركة "بلاج أند بلاى " Plug and Play لتشغيل مركز إبداع مصر الرقمية قصر السلطان حسين كامل، وشركة ٥٠٠ جلوبال "Global 500" لتشغيل مركز إبداع مصر الرقمية الجيزة.

-نجحت الشركات التكنولوجية الناشئة فى جذب صفقات استثمارية وتمويلية بقيمة تزيد عن ٦٠٠ مليون دولار فى عام ٢٠٢٢؛ بنسبة نمو أكثر من ٢٢٪ عن عام ٢٠٢١ الذى جذبت خلاله استثمارات بقيمة ٤٩١ مليون دولار.

تنمية صناعة التعهيد وقطاع المهنيين المستقلين

-إطلاق استراتيجية مصر الرقمية لصناعة التعهيد (٢٠٢٢-٢٠٢٦) بهدف مضاعفة حجم الصادرات المصرية من منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات العابرة للحدود، عبر تقديم حزمة حوافز جديدة لجذب الاستثمارات والتوسع فى الموجودة بالفعل، وتمكين الشركات المحلية وتشجيع إنشاء أعمال جديدة، وتعزيز تنافسية مصر فى مجالات البحث والتطوير وخدمات القيمة المضافة، على النحو الذى يسهم فى تسريع نمو اقتصاد المعرفة.

-نجحت هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، من خلال الترويج للحوافز الاستثمارية التى تتيحها الاستراتيجية، فى تحقيق المزيد من النمو فى صناعة التعهيد فى مصر والتوقيع مع ٤٨ شركة خلال عام ٢٠٢٢ لإقامة مراكز تعهيد أو التوسع فى مراكزها بعدد إجمالى ٥٦ مركزا.

-وكان من بين هذا الاتفاقيات؛ توقيع مجموعة اتفاقيات مع ٢٩ شركة عالمية بحضور السيد رئيس مجلس الوزراء فى نوفمبر الماضى؛ والتى ستوفر أكثر من ٣٤ ألف فرصة عمل جديدة للشباب المصرى فى مجالات التعهيد على مدار ٣ سنوات؛ بقيمة تصديرية تصل إلى ١ مليار دولار سنويا بحلول ٢٠٢٥.

-أسفرت مبادرة "مستقبلنا .. رقمى" لبناء القدرات الرقمية فى مهارات العمل الحر إلى زيادة المهنيين المستقلين فى القطاع بعدد ١٣٥٠٠ مهنى مستقل خلال ٢٠٢٢ ليصل الإجمالى إلى أكثر من ٣٠ ألف مهنى مستقل.

توطين صناعة الإلكترونيات

-فى إطار استراتيجية مصر تصنع الإلكترونيات والتى تستهدف تعميق التصنيع المحلى؛ قامت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتوفير كافة التسهيلات التى تجعل مصر مقصدا جاذبا للشركات العاملة فى صناعة وتصميم الإلكترونيات. وتم التالى:

-نجحت الاستراتيجية فى جذب العديد من المصنعين للتصنيع فى مصر لخدمة السوق المحلى والتصدير إلى الأسواق الإقليمية؛ حيث بدأ ٣ من كبرى شركات تصنيع هواتف المحمول وأجهزة الحاسب اللوحى؛التصنيع فى مصر باستثمارات إجمالية تبلغ ٢ مليار جنيه وطاقة إنتاجية تبلغ ٢٠ مليون جهاز محمول؛ وهم شركة فيفو لتصنيع الهواتف الذكية، وشركة Nokia العالمية، وسامسونج.

-كما تم الاتفاق مع شركة oppo على إنشاء مصنع لها للهاتف المحمول فى مصر بطاقة إنتاجية ٤,٥ مليون وحدة سنوياً، وباستثمارات نحو٢٠مليون دولار لينضم إلى ١٠مصانع أخرى تمتلكها الشركة حول العالم وليكون هذا المصنع محوراً اقليمياً للشركة للتصنيع والتصدير إلى الاسواق العربية والافريقية.

-بدء تشغيل مصنعين لتصنيع كابلات الألياف الضوئية فى مصر بطاقة إنتاجية حوالى٨ آلاف كيلو متر، وباستثمارات أجنبية ومحلية لتلبية متطلبات السوق المحلى والإقليمى، وبدأت هذه المصانع عمليات التصدير إلى أوروبا بداية من الربع الرابع من عام٢٠٢٢.

-تم الاتفاق مع شركة سامسونج على إنشاء مصنع جديد لها لإنتاج الهواتف المحمولة لتغطية متطلبات عملاء الشركة بمصر على مساحة ٦ آلاف متر مربع ويوفر المصنع الجديد ١٤٠٠ فرصة عمل.

-الوصول إلى أكثر من ٥٧ شركة عالمية ومحلية تعمل فى مصر فى صناعة التصميم الإلكترونى.

-إنشاء التحالف المصرى لأشباه الموصلات فى مصر كوحدة أعمال إقليمية للتحالف العالمى لأشباه الموصلات بهدف تعزيز التعاون فى مجال صناعة أشباه الموصلات وتحفيز بيئة ومناخ الأعمال، وانضم للتحالف فى مصر أكثر من ٢٠ شركة متخصصة.

-التعاقد مع ٢٦ شركة محلية وعالمية متخصصة فى تصميم الإلكترونيات والبرامج المدمجة للتواجد فى مركز إبداع الإلكترونيات بمدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة.

المناطق التكنولوجية

فى إطار تكليفات رئيس الجمهورية بدعم الصناعة الوطنية للالكترونيات تم تنفيذ مشروع المناطق التكنولوجية فى كل من مدينة برج العرب بمحافظة الأسكندرية، ومدينة أسيوط الجديدة بمحافظة أسيوط، ومدينة السادات بمحافظة المنوفية، ومدينة بنى سويف الجديدة بمحافظة بنى سويف.. وتم دعم هذه المناطق بالبنية التحتية اللازمة لاستقبال كافة الأنشطة الخاصة بصناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والابتكار، وما يرتبط بها من أنشطة خدمية وإنتاجية أخرى وبخاصة تلك التى تتميز بقدرتها على تشغيل أعداد كبيرة من العاملين من خريجى الجامعات، وكذلك تحفيز الاستثمارات فى مجال صناعة الإلكترونيات والصناعات الداعمة للأنشطة المختلفة بالمشروع.

البنية الرقمية المحلية والدولية

فى إطار جهود وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتقديم خدمات اتصالات ذات كفاءة عالية من خلال بنية رقمية مؤمنة. تم تنفيذ عدد من المشروعات لتطوير البنية الرقمية المحلية والدولية وكان أبرز ما تم إنجازه ما يلى:

-تنفيذ خطة عمل متكاملة من خلال الشركة المصرية للاتصالات باستثمارات ١٠٠مليار جنيه فى مراحلها الثلاثة لتحسين شبكات الاتصالات وتطوير البنية التحتية للاتصالات فى كافة أنحاء الجمهورية اعتمادا على أحدث التقنيات العالمية فى هذا المجال والمتمثلة فى تكنولوجيا الألياف الضوئية.وقد أثمرت الجهود المبذولة لرفع كفاءة الإنترنت عن تقدم ترتيب مصر فى سرعة الإنترنت الثابت لتصبح الأولى إفريقيا مقارنة بالمركز الأربعين فى مطلع ٢٠١٩وذلك وفقا لشركة أوكلا العالمية

-طرح رخص خدمات الجيل الرابع والهاتف الثابت الافتراضى على الشركات، وقامت الشركات الأربع العاملة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتوقيع على اتفاقية الحصول على الرخصة والحصول على الترددات المتفق عليها فى٢٠١٦ ونتيجة لطرح تلك الرخص، وحصول شركات الاتصالات الأربع عليها، ورد إلى خزينة الدولة نظير تلك الرخص مبالغ قدرت بنحو١,١مليارىدولار بالإضافة إلى نحو١٠مليار جنيه. وتحولت الشركة المصرية للاتصالات التى تمتلك الدولة ٨٠ ٪ من أسهمها إلى مشغل وطنى متكامل لخدمات الاتصالات بعد حصولها على رخصة إنشاء وتشغيل وإدارة شبكات الجيل الرابع وتقديم خدمات المحمول.

-تنفيذ مشروع ربط كافة المبانى الحكومية البالغ عددها نحو ٣١,٥ألف مبنى حكومى على مستوى الجمهورية بشبكة الألياف الضوئية لضمان استقرار الخدمة واستمرارها حتى فى حال انقطاع الانترنت. وقد تم حتى الآن ربط أكثر من١٨ألف مبنى حكومى بهذه الشبكة. وجارى العمل على استكمال ربط باقى المباني.

-توفير البنيةالتحتية لشبكات الاتصالات لتقديم خدمات الانترنت فائق السرعة باستخدام تكنولوجيا الألياف الضوئية فى زمن قياسى لـ٢٥٦٣مدرسة تعليم ثانوى فى كل محافظات مصرعن طريق تحديث شبكات الاتصال وربطها بكابلات الـfiber optics بطول٤٥٠٠كيلو متر من السنترالات إلى المدارس.

-إنشاء المركز القومى لمراقبة جودة خدمات الاتصالات باستثمارات بلغت ٥٠ مليون جنيه؛ لإجراء قياس دورى لجودة خدمات الصوت والانترنت المحمول المقدمة من شركات الاتصالات العاملة فى مصر وفقا للمعايير العالمية المتعارف عليها لقياس جودة خدمات الاتصالات.

-طرح وتخصيص نطاقات ترددية جديدة للشركات المرخص لها بتقديم خدمات التليفون المحمول فى مصر حيث تم طرح١٣٠ميجاهرتز فى الحيز الترددى٢٦٠٠ميجا هرتز بإيرادات بلغت قرابة ٢ مليار دولار.وذلك لرفع درجة جاهزية الشبكات لتقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المستقبلية مع مراعاة معايير الجودة العالمية وعلى النحو الذى يواكب حجم الطلب المتزايد على خدمات الاتصالات بالسوق المصري، ويدعم عمليات التحول الرقمى وبناء مصر الرقمية.

-وضع إطار تنظيمى لطرح تراخيص جديدة لإنشاء وتأجير أبراج الاتصالات اللاسلكية فى ظل التوجه إلى توسيع رقعة التغطية ورفع مستوى جودة الخدمات المقدمة عن طريق زيادة عدد الأبراج، لاستيعاب الزيادة المطردة فى اعداد المستخدمين فى السوق المصرى.

-افتتح رئيس الجمهورية٣محطات إنزال للكابلات البحرية فى كل من رأس غارب، والزعفرانة،وسيدى كرير ليصل الإجمالى إلى١٠محطات لتعزيز البنية التحتية الدولية وضمان استمرارية وثبات الخدمة المقدمة للدول المستفيدة من خدمات الربط الدولى.

-افتتح رئيس الجمهورية أكبر مركز بيانات تجارى دولى فى مصر من خلال الشركة المصرية للاتصالات بكلفة إجمالية تصل إلى٢.٨مليار جنيه وتبلغ سعته الإجمالية٢٤ميجا وات.

-الانتهاءمن مسار طريق المرشدين الذى ظل حلم يراود قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لمدة ٢٠ عاما وهو مسار لكابلات الألياف الضوئية لخدمات الإنترنت بين البحر الأحمر والبحر المتوسط وتم تنفيذه فى عام واحد فقط.

-تم مضاعفة المسارات الدولية العابرة لمصر عن طريق إضافة٥مسارات جديدة بطول٢٦٥٠ كيلومتر خلال عامين مقابل ستة مسارات بطول٢٧٠٠ كيلومتر تم مدها ما قبل ٢٠,٩ليصل إجمالى المسارات العابرة لمصر لخدمة البيانات الدولية العابرة لمصر إلى ١١مسار.

-تدشين الكابل البحرى الجديد المملوك بالكامل للشركة المصرية للاتصالات Red٢Me الذى يبدأ من نقطة إنزال رأس غارب بمحافظة البحر الأحمر إلى محطة الانزال فى مدينة بورسعيد بالبحر المتوسط عبر المسار الذهبى فى طريق المرشدينICE؛حيث يعد الكابل أقصر وأسرع مسار لنقل البيانات بين الشرق والغرب وأكثرها تأمينًا، كما أنه يعد نقلة نوعية فى مسارات العبور للكابلات البحرية بين الشرق والغرب والربط بين قارات أفريقيا وأوروبا وآسيا. الأمر الذى يعزز من مكانة مصر كمركز عالمى لنقل البيانات ويرفع من كفاءة البنية التحتية للاتصالات الدولية فى مصر.

-توقيع اتفاقية بين الشركة المصرية للاتصالات، وشركة جريد تليكوم إحدى الشركات التابعة المملوكة لمشغل نقل الطاقة المستقل (IPTO) فى اليونان، لإنشاء كابل بحرى يربط مصر واليونان عبر البحر الأبيض المتوسط.

-إصدار الإطار التنظيمى لتقديم خدمات انترنت الأشياء بجمهورية مصر العربية، والذى يعد من أهم ركائز الثورة الصناعية الرابعة حيث يتيح تشغيل منظومات المدن الذكية وخدماتها الرقمية كمنظومة المنازل، والعدادات الذكية، ومنظومة وسائل النقل الذكى.

-إطلاق العديد من المبادرات لرفع مستوى رضا المستخدمين عن الخدمات المقدمة لهم والتى من أبرزها: مبادرة تقديم مزايا للمستخدمين عند دفع المصروفات الدراسية باستخدام المحافظ الإلكترونية، ومبادرة تشجيع عملاء المحافظ الإلكترونية على تفعيل المحفظة واستخدامها لتجنب غلقها، ومبادرة لكبار السن وحثهم على التسجيل واستخدام المحافظ الإلكترونية.

البريد

– نفذت الهيئة القومية للبريد الخطة الشاملة لتطوير البريد المصرى؛بلغ إجمالى عدد المكاتب المطورة إلى٣٩٠٠مكتب من إجمالى٤٣٨٥مكتب من جميع أنحاء الجمهورية.

-حققت الهيئة القومية للبريد فائض مالى خلال عام ٢٠٢٢ يقارب٤مليارات جنيه.

-فى إطار الجهود المبذولة للحفاظ على أصول الدولة ومبانيها التراثية، افتتح رئيس الجمهورية متحف البريد المصرى بعد تطويره وتجديده؛ وقد شملت عمليات التطوير إعادة تصميمه من الداخل وتوسعته، وزيادة معروضاته، مع الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعى، وأكواد الاستجابة السريعة، والواقع المعزز.

-كما تم افتتاح مكتب بريد القاهرة الرئيسى التاريخى بالعتبة بعد تطويره برؤية مبتكرة للحفاظ على قيمته التاريخية والتصميم المعمارى الأصلى للمبنى، إلى جانب تزويده بأحدث الأنظمة والحلول التكنولوجية لتقديم جميع الخدمات المالية والبريدية والحكومية وخدمات مصر الرقمية للمواطنين، وكذلك افتتاح٣مكاتب تاريخية بأسوان.

-التوسع فى فروع البريد واستحداث مكاتب البريد المتنقلة لاستخدامها فى أوقات الذروة لا سيما أوقات صرف المعاشات فضلا عن نشر الأكشاك البريدية حيث تم انشاء ٣٠٠ مكتب بريد و١٠٠ مكتب متحرك.

-تطوير وتوسيع محفظة الخدمات التى يقدمها البريد المصرى ومنها خدمات منصة مصر الرقمية وخدمات التوثيق بوزارة العدل فى أكثر من ١١٩ مكتب بريد، وخدمات الشمول المالى والقروض الاستهلاكية متناهية الصغر.

-إطلاق البريد المصرى لخدمة "وصلها"، وهى خدمة شحن متطورة تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعى والجغرافيا المكانية، مقدمة لخدمة عملاء التجارة الإلكترونية وكافة المواطنين الراغبين فى شحن طرود من الباب إلى الباب والاستفادة من الخدمات البريدية التى يقدمها البريد المصرى.

-إطلاق البريد المصرى تطبيق "ياللا yalla" الذى يعد أول تطبيق فائق superapp فى مصر والشرق الأوسط وأفريقيا يقدم مختلف الحلول المالية وغير المالية للأفراد والتجار والشركات ومزود بحلول الدفع (PSP) وذلك بالتعاون مع شركة فيزا العالمية وشركة باى سكاى.

مشروعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى المشروع القومى "حياة كريمة"

تشارك وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى المشروع القومى لتطوير القرى المصرية "حياة كريمة" من خلال تنفيذ مشروعات تستهدف رفع كفاءة البنية التحتية المعلوماتية للقرى، ونشر الثقافة الرقمية لخلق مجتمع رقمى تفاعلى؛حيث يتم تنفيذ مشروع لربط قرى حياة كريمة بكابلات الألياف الضوئية لرفع كفاءة خدمات الإنترنت لنحو ٢,٨مليون منزل بالمرحلة الاولى بتكلفة تصل إلى نحو١١,٧مليار جنيه.

كذلك يتم تنفيذ مشروع لتحسين جودة خدمات الاتصالات من خلال تزويد القرى بمحطات شبكات المحمول من خلال إنشاء عدد١٠٠٠محطة تغطية جديدة بخدمات التليفون المحمول فى قرى المرحلة الأولى.

-الانتهاء من مد٧٧قرية بكابلات الألياف الضوئية لتوفير خدمات الانترنت فائق السرعة للمواطنين بالقرى.

-١٠١٩برج محمول لتحسين جودة خدمات الاتصالات بقرى حياة كريمة بواقع إنشاء ٤٤٣ برج محمول جديد، وتطوير٥٧٦برج محمول.

-تطوير٧٤١مكتب بريد وتزويدها بماكينات الصراف الآلى،بالاضافة الى التواجد فى٣٣٣مجمع خدمى لتوفير الخدمات البريدية.

-فى إطار تنفيذ مبادرة حياة كريمة رقمية تم التثقيف الرقمى وتنمية المهارات الرقمية لنحو ٣٤٩٦٠ مواطناً فى قرى المرحلة الأولى من المشروع القومى لتطوير القرى المصرية "حياة كريمة" فى٢٠ محافظة، كما تم تأهيل كوادر المعرفة الرقمية من الفئات المؤثرة مجتمعيًا داخل القرى المستهدفة للمساهمة فى نشر الوعى الرقمى حيث تم تدريب ٧٦١ مواطناً من المكلفات ورائدات المعرفة والأئمة الواعظين من وزارة الأوقاف والمُيسرات من المجلس القومى للمرأة. كذلك تم الإنتهاء من تأهيل ٣٣٣٥ من العاملين بدواوين عموم المحافظات والمديريات الخدمية التابعة لها، القائمين على مشروعات "حياة كريمة.

-الانتهاء من النموذج التجريبى من منصة حياة كريمة رقمية بهدف خلق مجتمع رقمى تفاعلى.

التنمية المجتمعية الرقمية وتطويع التكنولوجيا

-تنفيذ مشروع للتشخيص عن بُعد بالتنسيق بين وزارات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والصحة والسكان، والتعليم العالى والبحث العلمي. بهدف تطويع الحلول التكنولوجية واستخدام تطبيقات التشخيص عن بُعد لتطوير الخدمات الطبية والصحية وتوفيرها للمواطنين فى المناطق النائية من خلال الربط التكنولوجى للوحدات الصحية فى هذه المناطق بوحدات مركزية فى المستشفيات الجامعية والمستشفيات التابعة لوزارة الصحة، ليحصل المرضى على أفضل خدمة طبية، من كبار الأطباء الاستشاريين مع التسهيل عليهم وتوفير أعباء وتكاليف الانتقال إلى المستشفيات الكُبرى، بما يسهم فى تيسير تقديم خدمات الرعاية الطبية وضمان وصولها لجميع مواطنى الجمهورية دون تمييز. قدم المشروع خدماته الصحية إلى ٥٠,٠٠٠ حالة مرضية تمت مناظرتها فى كافة محافظات مصر، وشارك فى تشخيصها أكثر من ٦٠٠ طبيب وذلك من خلال ١٥٠ وحدة للتشخيص عن بعد تم تشغيلها خلال المرحلة الأولى للمبادرة، يتم استكمالها بعدد مماثل (١٥٠ وحدة أخرى) جارى تركيبها لتنضم إلى المنظومة التى تستهدف تشغيل ٣٠٠ وحدة فى مختلف محافظات الجمهورية.

-انشاء الأكاديمية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات للأشخاص ذوى الإعاقة وفقاً لأحدث المعايير العالمية للجودة والتدريب لتصبح الأكاديمية فيما بعد مركزًا إقليميًا لتدريب وتأهيل متحدى الإعاقة فى العالم العربى وأفريقيا.

-قامت الأكاديمية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات للأشخاص ذوى الإعاقة بتطوير تطبيق واصل للأشخاص الصم وضعاف السمع بالتعاون مع شركة أفايا ويقدم التطبيق خدمات متعددة عن طريق مكالمات فيديو مجانية، منها خدمات الطوارئ من نجدة، اسعاف، مطافى وشكاوى الكهرباء.

ويحتوى الإصدار الجديد من تطبيق واصل على تحديثات عديدة بواجهة المستخدم بالإضافة إلى إمكانية العمل على أجهزة iPhone واضافة خدمات جديدة مثل خدمة الترجمة الفورية وخدمات ملء الاستمارات إلكترونياً وذلك تماشياً مع رؤية الدولة المصرية للتحول الرقمى، كل ذلك باستخدام لغة الاشارة من قبل مترجمين على أعلى مستوى من الخبرة متواجدين بالمركز التقنى لخدمات الأشخاص ذوى الإعاقة السمعية وصعوبات التواصل وهو المركز الأول من نوعه فى المنطقة العربية وأفريقيا ويقدم خدماته بالمجان.

-إطلاق المنصة الإلكترونية للشبكة القومية لخدمات الأشخاص ذوى الإعاقة بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعى؛ حيث تربط الشبكة الأشخاص ذوى الاعاقة بفرص التدريب والتوظيف وفقا للمناطق السكنية ونوع الإعاقة والمؤهل لتسهيل فرص التدريب ومقابلات العمل دون الحاجة الى التنقل الى مناطق بعيدة.

-الانتهاء من تطوير١٦٦ مركز شباب فى مختلف المحافظات وتوصيلها بكابلات الألياف الضوئية وتجهيزها بصالات الحواسب لتحويلها الى مراكز مجتمعية دامجة وذلك بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة.

-إتاحة خدمات وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة من خلال التطبيقات التكنولوجية والأجهزة اللوحية والحاسبات الالية المزودة بشاشات تعمل باللمس وأجهزة الهواتف الذكية للتواصل الفعال مع ذوى الإعاقات السمعية والبصرية وذلك من خلال تطبيقات مصممة خصيصاً لخدمة الأشخاص ذوى الإعاقة السمعية وضعاف السمع.

«العالم علمين».. أكبر حدث ترفيهى فى الشرق الأوسط

كتبت: كريمة سلام

فى حدث ترفيهى يعد الأكبر بالشرق الأوسط.. انطلقت فعاليات مهرجان «العالم علمين ٢٠٢٣» فى مدينة العلمين الجديدة، بدءًا من ١٣ يوليو، وحتى ٢٦ أغسطس، ويقدم تجربة صيفية فريدة على ساحل البحر الأبيض المتوسط.

ويستقبل المهرجان مليون زائر من جميع أنحاء الوطن العربي، ويضم فعاليات فنية ورياضية، مثل الحفلات الغنائية لفنانى الوطن العربي، وكذلك على المستوى الدولي، وأيضا معارض وعروض ترفيهية، إلى جانب مشاركة فرق واتحادات دولية لرياضيات مختلفة.

ويضم مهرجان العلمين، ١٢ نشاطًا ما بين الرياضى والترفيهي، ويشارك فرق واتحادات دولية لرياضات مختلفة بأحداث المهرجان الرياضية، بمشاركة كبرى شركات التنظيم والحفلات بمصر والوطن العربى فى تنظيم المهرجان، بالإضافة إلى حفلات غنائية تاريخية لأبرز الفنانين من الوطن العربى وعلى المستوى الدولي.

ومن المقرر أن يتم إقامة الأحداث والفعاليات فى ثلاث مناطق رئيسية على مستوى المدينة على مدار الـ٢٤ ساعة مع توافر كافة الخدمات العامة بأعلى معايير دولية، بما يتناسب مع تصميم المدينة وفقا للمعايير العالمية بما يسمى مدينة الجيل الرابع.

ويشارك بالفعاليات أكثر من ٤٠ نجما فى مختلف المجالات، حفلات لفنانين محليين وعرب ودوليين، عروض للطائرات RC، بطولة للتجديف، بطولة بادل عالمية دولية، بطولة لكرة القدم الشاطئية، بطولة ترياثلون سباق ثلاثي، وغيرهم من النشاطات، بالإضافة إلى عرض أزياء عالمى يضم أفضل ١٠ مصممى أزياء فى الوطن العربي.

ومن أبرز الفنانين المشاركين فى فعاليات مهرجان العلمين ٢٠٢٣ بحفلاتهم الغنائية هما تامر حسني، وراغب علامة، ونانسى عجرم.

AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

16-7-2023
NO.292

www.alborsagia.news

https://www.facebook.com/alborsagia

تصريحاته صنعت أزماته مع الوسط الغنائى..

عمرو مصطفى يعزف «نغمة نشاز»

كتبت: ليلى أنور

تاريخ طويل من الصراعات والهجوم بين الملحن عمرو مصطفى وبين فنانى الوسط الغنائي، بدءًا من أزماته مع الفنانة شيرين ومع الهضبة عمرو دياب واللتى باتت متكرره، مرورًا بنقده للموسيقيين واتهامه لمعظم المطربين بسرقة ألحانه، وانتهاءً بهجومه على الفنانين رامى صبرى وتامر عاشور.

فى الفترة الأخيرة.. قال الملحن عمرو مصطفى أنه مَن أدخل الجيتار مصر، مشيرًا أن بأنه مَن جعل آلة الجيتار بطل أساسى فى الأغاني.. وتكشف «البورصجية» فى السطور التالية اقحام الملحن الشهير نفسه فى أزمات ليعود لحرب التصريحات مع زملائه الفنانين.

هاجم الفنان عمرو مصطفى المطرب تامر عاشور، خلال لقائه مع الإعلامية أسما إبراهيم فى برنامج حبر سري، على شاشة القاهرة والناس الفضائية، موضحًا أنه لحن أغنية للفنان مصطفى صندل التركي، وتامر أخذ اللحن والتوزيع ووضع اسم ملحن آخر، رغم أنه موجود داخل صناعة الموسيقى.

وأضاف «مصطفى»: «بكل أسف هذه الصناعة تعرضت للتدمير بسبب سرقة الأغانى والألحان.. ولا أبالغ إذا قلت أنه فى الفترة الأخيرة سرق منى أغنيتين من مطربى المهرجانات».

وردًا على تصريحاته.. قال الفنان تامر عاشور التى اتهمه فيها بسرقة إحدى ألحانه - كاتبًا عبر صفحته على الفيس بوك-: أغنية «الرك على النية» ألحان عمرو مصطفى وفي أى حفلة ومكان بقول كده، والملحن اللى باعها لى «المُقتَبس الحقيقي»، عمرو مصطفى مجبش سيرته نهائى مشَ عارف أزاى مع أنه عارفه من ٨ سنين لما قفلنا الموضوع ده «انا وهو» فى مكالمتنا مباشرة».

واستطرد «عاشور»: وبعدين أنا مالى ده صِراع مبدعين ويقدر ياخد حقه قانونى ويوقفها محدش منعه، أنا أداه على كلامه.

وفاجأ الملحن عمرو مصطفى الجمهوره، بخبر غلق أغنية «يمكن خير» للمطرب رامى صبرى من موقع الفيديوهات «يوتيوب»، وذلك بعد اتهامه مؤخرًا بسرقة ألحانها من أغنيته الشهيرة «رقصة».

ومع وتصاعد الخلافات بينهما.. رد الفنان رامى صبرى - خلال لقائه ببرنامج «أجمد ٧»، المذاع على إذاعة «نجوم إف إم»-: «مش رامى صبرى اللى يسرق لحن ولو هو يعرفنى كويس مش هيتهمنى الاتهام ده». لافتًا أنه يمكن أن يكون هناك توارد أفكار، وفيه ١٠ ألحان من الممكن أن يكون فيهم جمل متشابهة.

واستطرد رامى صبري: «قانونا مش من حق عمرو مصطفى انه يقاضينى ولا يتهمنى بالسرقة وانا فعلا مسرقتش منه حاجة، عمرو لما بيغير من نجاح بيطلع يخبط فى الناس ومفيش فينا حد عاتبه خالص ودايما يتهمنا بالسرقة ويقول كلنا واقعين طيب ازاي».

يحدث دائمًا أزمات بين الملحن عمرو مصطفى وعمرو دياب، إذ يؤكد «مصطفى» أنه صاحب الفضل فى النجاح الذى وصل إليه « الهضبة «، وأبدى مصطفى غضبه من دياب مرات عديدة، كان آخرها بعدما اكتشف عدم وضع اسمه على أغنية باين حبيت، وهدد بتصعيد الأمر والمطالبة بحقه ومقاضاة عمرو دياب، واتهم صناع إعلان إحدى شركات الاتصالات الشهيرة بسرقة ألحانه، وتقديمها فى أغنية جمع حبايبك، ووصف ما حدث بالبلطجة.

وتحدث الملحن عمرو مصطفى بشكل أكبر عن الأزمة فى برنامج «تلاتة فى واحد» على قناة "ON E" عام ٢٠١٧، حيث قال «عمرو دياب أكتر حد استفاد مني، مش أنا اللى هدور على عمرو لأن الفنان مننا هيبة، وتابع: «أنا مش معايا رقم عمرو دياب والمفروض هو اللى يدور عليا مش أنا اللى أدور عليه».

شن الملحن عمرو مصطفى هجوماً صارخاً على المطربة شيرين عبد الوهاب عقب تصريحاتها خلال حلقتها من برنامج «المتاهة» الذى تقدمه الإعلامية وفاء الكيلانى حيث قالت: إنه لا يصلح أن يكون مطرباً، معربة عن عدم إعجابها بصوته.

وأضافت شيرين قائلة: إنه لا يفقه أى شيء عن الموسيقى، ووصفتخ بالمطرب الفاشل وصوته سيء للغاية.

وأضافت شيرين عبد الوهاب: «عمرو كان بيجيلى بالجيتار مش علشان يألف لحن لأعلشان يطبل على الجيتار بعد ما أشغله مزيكا».

هذه التصريحات أثارت غضب عمرو مصطفى مما دفعه يكتب تدوينات على «الفيس بوك» وصلت إلى حد السب، ليعود عمرو مصطفى ويحذف هذه التدوينة ويكتب تدوينة أخرى قال فيها: « أنا قولت أفكرك بس أخلاقى تمنعنى إنى أنزل المستوى المنحط.. تم حذف البوست».

بسبب التشابه بين لحن أغنية «أنت معايا»، للفنان حسام حبيب وأغنية «لو فى حياتي» لـ عمرو مصطفى.. نشب خلافًا بين الاثنين قبل أن يكسب عمرو مصطفى القضية، ويجبر حسام حبيب على دفع غرامة مالية.

شن عمرو مصطفى عبر حسابه على «فيسبوك» هجومًا على الفنان محمد رمضان بسبب أزماته الكثيرة، وقال إنه نصحه بأن يبتعد عن تلك الأزمات ولا يسير على خطاه، وأنه قدم نصيحة له لكنه لم يسمتع إليها، مشيرًا أنه وجه بألا يقحم اسم مصر فى أى أزمة، بسبب تصريحه الذى قال فيه: مصر وأهلها لو محتاجة فلوسى يتفضلوا أنا جاهز.

نقد الملحن والمطرب عمرو مصطفى الموسيقيين الذين تركوا الساحة لمطربى المهرجانات، بسبب عدم تقديمهم لفن يواجه فنهم، الأمر الذى جعل عدد من الموسيقيين يقومون بمواجهته، إذ كتب الملحن عزيز الشافعى عبر صفحته على موقع التواصل الاجتماعى «فيسبوك»، قائلًا:

ماهو أنت لو عرفت تكتب ذريع
صح مكونتش هتشوف فشل ولا حاجة».

فيما هاجمه الملحن محمد يحيى موجهًا انتقاده بأنعمرو مصطفى ينصب نفسه كـ إله الموسيقى عند القدماء المصريين.

ملايين الأهلى تكسب..

«إمام عاشور» يهرب من خزينة الزمالك الفارغة

كتب/ عادل حسن

حالة من الجدل الكبيرة أثارتها الأنباء المؤكدة حول توقيع اللاعب إمام عاشور للنادى الأهلي، فاللاعب الذى تألق بقميص الزمالك أعاد للأذهان الصراع على خطف النجوم بين القطبين الأهلى والزمالك.

صفقة انتقال عاشور للأهلى أحدثت حالة من الجدل وصفت بأنها فتنة جديدة بين جماهير الناديين، ففى الوقت الذى رحب الكثيرون من عشاق المارد الأحمر باللاعب الجديد باعتباره بديل رائع لحمدى فتحى الذى انتقل للوكرة القطري، إلا أن البعض من عشاق الأهلى رفض الصفقة وتمنى أن يبتعد الأهلى عن اللاعب لأنّه وقائع سابقة ضد النادى وجماهيره، حتى وأن كان قد أعتذر عنها، فى المقابل ظهرت حالة من الغضب لدى جماهير الزمالك التى كانت تعشق اللاعب باعتباره أحد أبرز النجوم الذين برزوا فى صفوف الفريق خلال السنوات الأخيرة وكان من الضرورى الاحتفاظ به وليس تركه ينتقل للغريم التقليدى الأهلي.

وكان إمام عاشور قد أتم انتقاله إلى ميتيلاند الدنماركى فى يناير ٢٠٢٣، قادمًا من الزمالك؛ حيث شارك بقميص ناديه فى ٧ مباريات سجل خلالهم هدفين لكنه واجه العديد من الصعوبات مع ميتلاند، وأبرزها اللغة، حيث يتحدث العربية فقط ولا يجيد أى لغة أخرى، وبعد وصوله إلى مصر ضمن برنامج العلاج للإصابة، فوجئ الجميع بمطالبة اللاعب البقاء فى مصر والبحث عن مشروع آخر فى الدورى المصري، ما جعله يوافق على الانتقال إلى الأهلي.

وقررت إدارة نادى ميتيلاند الدنماركى التخلى عن إمام عاشور فى مقابل الحصول على مبلغ أكبر من القيمة التى ضمه بها من الزمالك فى يناير الماضي.

وعلق مرتضى منصور، الصادر بحقه حكم نهائى بعزله من رئاسة نادى الزمالك، على الأمر بالقول أن اللاعب إمام عاشور وقع على عقود انتقاله إلى الأهلى مقابل ٥ ملايين دولار.

وقال فى تصريحات نقلتها وسائل الإعلام «امتلك معلومات مؤكدة عن توقيعه للأهلى فى الساحل الشمالى فى حضور حسام غالى وخالد مرتجى وأمير توفيق»

وتابع: «هل يريد جمهور الزمالك أن أتعاقد مع إمام عاشور بـ٥ ملايين دولار؟ طلب الحصول على ٤٠ مليون جنيه راتبًا فى السنة الواحدة، لو فعلت ذلك سأدمر غرفة الملابس».

من ناحيته تحدث أحمد حسام «ميدو»، عضو اللجنة الفنية بنادى الزمالك، عن انتقال عاشور للأهلى وذلك عبر مقطع فيديو بثه على حسابه بمنصة انستجرام، قال فيه «تحدثت مع اللاعب وقال أن لديه عدة عروض من أندية بمصر وخارج مصر ولا يريد العودة للدنمارك».

وأضاف عضو اللجنة الفنية السابق بالزمالك:«قلت لإمام ماذا تريد أن تفعل لتعود للزمالك، أخبرنى حتى استطيع أن أسير معك فى الطريق، لكنه رد بالقول أن لديه عروض من أكثر من ناد داخل وخارج مصر ولو الزمالك يريدنى لابد أن يتحدث مع ميتيلاند وصراحة سأوافق على أفضل عرض يُقدم لي)».

واسترسل:«قلت لإمام لن ندخل فى هذا الأمر، اذا كنت تريد العودة أخطر ناديك بمكاتبة رسمية «

أضاف:«حين تبيع لاعبًا وتكسب فى صفقته ماديًا وتفكر فى عودته لابد أن تفكر مرة واثنتين وأربعة ولابد أن يكون لديك الإمكانيات المادية لتدفع الرقم وتكون الصفقة هى الأولوية الأولى والأخيرة لك؛ لأن الرقم الذى سيُدفع سينهى ميزانية الانتقالات ولن تتمكن من التحرك فى أى صفقة أخرى».

وقال «أقدر غضب وحزن جماهير الزمالك لرؤية إمام عاشور بقميص الأهلي»

وتابع «أوعوا تصدقوا كذبة أن الأهلى قد خطف إمام من الزمالك، إمام ليس رضا عبدالعال إمام ليس له علاقة بالزمالك، لاعب اشتراه الزمالك بـ ٩ مليون وباعه بـ ١٠٠ مليون وليس مستعد أن يدفع به ١٢٠ مليون وبعد عامين يكون ثمنه ٢٠ مليون هذا موقف الزمالك»

فى المقابل علق عدلى القيعي، رئيس شركة الأهلي، على الانتقادات الموجهة إلى القلعة الحمراء، على خلفية ضم إمام عاشور، لاعب ميتلاند الدانماركى الحالي، والزمالك السابق، حيث قال خلال تصريحات عبر شاشة قناة الحدث «إمام عاشور لاعب متاح للجميع، ومن يتحدث ويقول أين المبادئ والقيم فى حال ضم إمام عاشور؟ أقول له هذا شئ يخصنا فقط ولا يخص أحد».

وعن إهانة إمام عاشور للنادى الأهلي؟، تابع القيعى تصريحاته: «كل من يروج لذلك فهذا عملية إبتزاز، وهناك من يستخدم مصطلح المبادئ لابتزاز الأهلي، فالنادى مبادئه تخصه وتخص العاملين فيه، ولا تخص الأخرين».

فيما نشر الصحفى الأفريقى إبنيزر مايكل ديفيرسون، المتخصص فى الانتقالات الأفريقية، عبر حسابه بموقع تويتر تغريدة قال فيها، «إمام عاشور للأهلى انتهت، مرحبًا بكم فى النادى الذى سيحقق كل أحلامك».